

Ministère Délégué Auprès du Premier Ministre Chargé de l'Environnement et du Développement Durable

















مدونة الغابات و مرسومها التطبيقي

LE CODE FORESTIER ET SON DÉCRET D'APPLICATION

1ère Edition 2009

Editeur République Islamique de Mauritanie Ministère Délégué Auprès du Premier Ministre Chargé de l'Environnement et du Développement

BP 170 - Nouakchott. Mauritanie. Tél.: +222 529 01 15.

Avec l'appui de



الطبعة الأولى الناشر الجمهورية الإسلامية الموريتانية الوزارة المنتدبة لدي الوزير الأول المكلفة بالبيئة والتنمية المستديمة صب: 170 - نواكشوط - موريتانيا هاتف: 151 و22 529

بدعم من التعاون الفني الألماني



تهيد

القانون 2007/055 التضمن لمدونة الغابات ومرسومه التطبيقي 104/2009 اللذان أجيز وأصدر على التوالي في 2007 و 2009 رأيا النور على إثر مسار إعداد طويل اعتمد على التجارب العملية في التسيير المستديم للغابات في موريتانيا. وقد تضمن النهج المتبع مشاركة السكان المعنيين والإدارات الختصة في هذا الجال. سوى على المستوى المركزي أو لللامركزي. فضلا عن الخبراء الوطنيين والدوليين.

ويلاحظ في موريتانيا استغلال مفرط للاحتياطي الشجري. فصار يتناقص يوما بعد يوم. وكان ذلك نتيجة تدخل فوضي ومجحف للعديد من المستقلين ذوي ممارسات ومصالح متناقضة في الغالب (الرعاة، المزارعين، القاطفين، مستغلي الغابات لأغراض تجارية، إلخ.)

وكان وراء إعداد مدونة الغابات ومرسومه التطبقي انشغال تمثل- من جهة- في إتاحة أدوات تطبقية وعملية تمكن في نفس الوقت من الاستغلال المستديم لغاباتنا. مع حماية المورد لصاح الأجيال المستقبلية، عن طرق تنفيذ السياسة الوطنية في مجال الغابات. كما هي محددة في "الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستديمة". "وخطة العمل الوطنية, وخطة العمل الوطنية لمكافحة التصحر".

ومن جهة أخرى. يتعلق الأمر بتنفيذ اتفاقيات دولية هامة. وخاصة اتفاقية التنوع البليولوجي. والاتفاقية الإطارية لمكافحة التصحر. واتفاقية التغيرات المناخية. وهذه الاتفاقيات تتطلب مقاربة تشاركية ولامركزية. فضلا عن رؤية اندماجية تغطى المنظومات البيئية في مجموعها.

وهذا الإطار القانوني الجديد في مجال الغابات – خلافا للإطار السابق- يحوي توسعا هاما ولاسيما على مستوى إنشاء مقاربة واضحة المعالم في التسيير الحلي والتشاركي للمواد الطبيعية، في شأن استحداث اللاتركز في تصنيف الغابات. وعبور المنتجات الغابوية.

وسيمكن هذا الكتيب المهتمين من النفاذ الميسر إلى الأسس القانونية في الشأن الغابوية. وهذا ما يمكن الولوج إليه أيضا بزيارة موقع "الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالبيئة والتنمية المستديمة" على شبكة الإنترنت (www.environnement.gov.mr) وبهذه المناسبة. فإن الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالبيئة والتنمية المستديمة تشكر برنامج تسيير الموارد الطبيعية التابع للتعاون الفنى الألماني على الجهود الهام الذي بذل في إعداد هذا الكتيب وجعله في المتناول.

الأمين العام للوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالبيئة والتنمية المستديمة محمد محمود ولد أباه ولد سيدى أبات



Préface

La Loi 2007-055 portant Code Forestier et son décret d'application 104-2009 ont été adoptés et promulguées respectivement en 2007 et 2009. Ceci a fait suite à des longs processus d'élaboration basés sur les expériences pratiques de gestion durable des forêts en Mauritanie. Les démarches incluaient la participation des populations concernées, des administrations compétentes dans ce domaine, tant aux niveaux central que décentralisé, ainsi que des experts nationaux et internationaux.

On relève en Mauritanie une surexploitation du potentiel ligneux, qui diminue ainsi de jour en jour. C'est la conséquence d'un accès désordonné et inéquitable entre une multitude d'usagers (bergers, agriculteurs, cueilleurs et exploitants forestiers à caractère commercial, ...) aux intérêts et aux pratiques souvent divergents. Un souci central de l'élaboration du code forestier et de son décret d'application est d'une part la mise à disposition d'outils pratiques et opérationnels qui permettent à la fois une utilisation durable de nos forêts tout en protégeant la ressource pour les générations futures. Ceci tout en mettant en œuvre la politique forestière nationale comme définie dans « La Stratégie Nationale de Développement Durable (SNDD) », « Le Plan d'Action National pour l'Environnement (PANE) » et « Le Plan d'Action National pour la Lutte Contre la Désertification (PAN-LCD) ».

D'autre part il s'agit de mettre en œuvre d'importants accords internationaux notamment de les Convention sur la Diversité Biologique (CBD), la Convention Cadre de Lutte contre la Désertification (CCD), et de la Convention sur les Changements Climatiques. Celles-ci demandent notamment une approche participative et décentralisée, ainsi qu'une vision intégrée fondée sur les écosystèmes dans leur ensemble.

Ce nouveau cadre juridique en matière forestière contient un développement important par rapport à son prédécesseur notamment au niveau de la mise en place d'une approche bien définie de gestion locale et participative des ressources naturelles, en matière de déconcentration du classement des forêts et de circulation des produits forestiers.

Ce livret permettra aux intéressés d'accéder plus facilement aux bases juridiques en matière forestière qui d'ailleurs est aussi accessible au site web du Ministère Délégué auprès du Premier Ministère chargé de l'Environnement et du Développement Durable (www.environnementgov.mr).

Le Secrétaire Général du Ministère Délégué auprès du Premier Ministre chargé de l'Environnement et du Développement Durable

Mohamed Mahmoud Ould Bah Ould Sid'ebatt





L'Assemblée Nationale et le Sénat ont délibéré et adopté.

Le Président de la République promulgue la loi dont la teneur suit :

Titre I: Dispositions Générales - Définitions

<u>Article Premier /</u> La présente loi organise la procédure de création, de gestion et de protection de ce qui suit:

- •les forêts et terrains à boiser, les périmètres de reboisements ou de restauration qui font partie du domaine de l'Etat ou sur lesquels l'Etat a des droits de propriété indivis :
- •les forêts, bois et terrains à boiser appartenant aux collectivités locales ou à un particulier ;
- •les parcs, les réserves et autres aires protégées tels que définis par la loi relative à la gestionde la faune et de la chasse.

<u>Article 2</u> / Aux termes de la présente loi, on entend par forêt, les espaces composant une couverture végétale dans laquelle prédominent des arbres, arbustes ou broussailles ainsi que d'autres espèces de flore susceptibles de fournir des produits ligneux et non ligneux autres qu'agricoles.

Sont également considérés comme forêts, les terrains qui étaient couverts de forêts récemment coupées, incendiées ou dégradées, mais qui seront soumis à la régénération naturelle ou au reboisement.

Les ressources forestières constituent les richesses naturelles et à ce titre ont partie intégrante du patrimoine commun de la nation. Chacun est tenu de respecter ce patrimoine national et de contribuer à sa protection et à sa conservation.

شرف- إخاء -عدل

الجمهورية الإسلامية الموريتانية رئاسة الجمهورية

تأشيرة :

م. ع. ت. ن

قانون رقــــم 2007 - 055 يلغي ويحل محل القانون رقم007-97 الصادر بتاريخ 20 يناير 1997 المتضمن مدونة الغابات

بعد مداولة ومصادقة الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ،

يصدر رئيس الجمهورية القانون التالى:

الباب الأول: أحكام عامة - تعريفات

المادة الأولى / ينظم هذا القانون إجراءات إنشاء وتسيير وحماية ما يلى :

- · الغابات والأراضي التي يراد تشجيرها ومساحات التشجير أو الاستعادة. التي تدخل في مجال الدولة أو التي للدولة عليها حقوق ملكية مشتركة ؛
- · الغابات والغيضات والأراضي التي يراد تشجيرها. والتي هي ملك للمجموعات الحلية أو خصوصية:
- · الحظائر والمخزونات وغيرها من الحميات. كما هي محددة في القانون المتعلق بتسيير الجموعة الحيوانية والصيد البري.

<u>المادة 2 /</u> يقصد بكلمة "غابة" طبقا لمفهوم هذا القانون: الجالات التي تشكل غطاء نباتيا تسود فيه أشجار أو شجيرات أو أحراج. فضلا عن أنواع نباتية أخرى قادرة على توفير منتوجات غير زراعية. خشبية أو غير خشبية.

وتعتبر كذالك بمثابة غابات الأراضي التي كانت مغطاة بغابات قطعت أو أحرقت أو تدهورت. في عهد قريب. لكنها ستخضع إلى استعادة طبيعية أو إلى التشجير.

والثروة الغابوية تشكل ثروة طبيعية، ولهذا يجب اعتبارها جزءا الثروة الوطنية. ويلزم كل شخص باحترام هذه الثروة. والمساهمة في الخفاظ عليها.

المادة 3 / خدد السياسة الغابوية الوطنية من طرف الحكومة. على اقتراح من الوزير المكلف بالغابات, بعد أخذ رأي الهيئات المعنية. وتهدف هذه السياسة إلى تأمين الحماية والتسيير المستديم والاستعادة للموارد النباتية. من خلال تشجيع مساهمة السكان في إعداد وتنفيذ خطط للتهيئة.

والتسيير الجلى للموارد الطبيعية.

المادة 4 / تتوزع الغابات الخاضعة لنظام هذا القانون. وفق مادته الأولى. إلى ثلاث فئات:

- غابات الدولة ؛
- غايات المجموعات المحلية ؛
 - غابات الخصوصيين.

المادة 5 / يتشكل الجال الغابوي للدولة من أراض من ملكها الخاص. ختوي غابات أو أراضي قد تقرر إعادة تشجيرها. حسب الشروط الحددة في هذا القانون.

ويضم أيضا غابات مصنفة. وغابات غير مصنفة. تدخل الغابات المصنفة في الجال العمومي للدولة.

ولا يمكن نقل ملكية مجال الدولة الغابوي المصنف، ولا يعتريه التقادم.

المادة 6 / تضفى صفة التصنيف على الغابات. من أجل الحافظة عليها والاستثمار المستديم الاحتياطها الخشبي وغير الخشبي. فضلا عن إعادة بناء التربة.

تكون كل غابة مصنفة موضع خطة للتهيئة يقررها الوزير المكلف بالغابات.

المادة 7/ تتشكل غابات الجموعات الإقليمية اللامركزة من غابات داخلة في مجالها العمومي. وعلى وجه الخصوص. على إثر تخصيص من الدولة.

للادة 8/ غابات الخصوصيين : غابات يستغلها أشخاص طبيعيون أو معنويون, وتقع على أراض داخلة في نطاق ملكهم المكتسب, طبقا للتشريع المعمول به.

المادة 9/ الأراضي ذات الطابع الغابوي هي أراض جرداء مخصصة للتشجير والستعادة الغطاء النباتي.

الباب ا : في استثمار الغابات

المادة 10/ يحدد الاستثمار الاقتصادي والبيئي والاجتماعي للمجال الغابوي الوطني عن طريق السياسة الغابوية الوطنية. ويفصّل هذا الاستثمار بتوجيهات وطنية آتية من وثائق التهيئة. تكمّلها على مستوى الولاية توجيهات غابوية.

المادة 11/ تمتلك الدولة حقوق استغلال الغابات والأراضي ذات الطابع الغابوي الداخلة في الجال الوطني. وفي خارج مناطق مجال الدولة الغابوي المصنف. فإنّ تمارسة هذه الحقوق يمكن أن تنقل لمدّة محددة إلى الجموعات الحلية التي يمكنها- على أساس اتفاقية محلية - أن تفوض تسييرها إلى

Article 3/La politique forestière nationale est définie par le Gouvernement, sur proposition du Ministre chargé des forêts après avis des organes et institutions concernés. Elle a pour objectifs d'assurer la protection, la gestion durable et la restauration des ressources floristiques à travers l'encouragement de la participation des populations dans l'élaboration et la mise en œuvre de plans d'aménagement et la gestion locale des ressources naturelles.

<u>Article 4</u> / Les forêts soumises au régime de la présente loi conformément à l'article premier sont réparties en trois catégories :

les forêts de l'Etat;

les forêts des collectivités locales; et les forêts des particuliers.

<u>Article 5</u> / Le domaine forestier de l'Etat est constitué des terrains de son domaine privé portant des forêts ou dont le reboisement a été décidé dans les conditions fixées par la présente loi.

Il comprend également des forêts classées et des forêts non classées. Le domaine forestier classé de l'Etat est inaliénable et imprescriptible.

<u>Article 6</u> / Les forêts classées sont constituées en vue de leur conservation et de la mise en valeur durables de leur potentiel ligneux et non ligneux ainsi que pour la régénération des sols.

Chaque forêt classée fait l'objet d'un plan d'aménagement arrêté par le Ministre chargé des forêts.

Article 7 / Constituent les forêts des collectivités territoriales décentralisées, les forêts qui sont incorporées dans leur domaine public, notamment à la suite d'une affectation par l'Etat.

<u>Article 8</u> / Les forêts des particuliers sont des forêts exploitées par des personnes physiques ou morales sur des terrains compris dans l'assiette de leur propriété acquise conformément à la législation en vigueur.

<u>Article 9</u> / Les terrains à vocation forestière sont des terrains nus destinés au reboisement et à la reconstitution du couvert végétal.

Titre II : De la Mise en Valeur des Forêts

Article 10 / La mise en valeur économique, écologique et sociale du domaine forestier national est définie par la politique forestière nationale. Elle est précisée par des directives nationales issues des documents d'aménagement, complétées au niveau de la région par des orientations forestières.

Article 11 /Les droits d'exploitation des forêts et terres à vocation forestière dudomaine national appartiennent à l'Etat. En dehors des zones du domaine forestier classé de l'Etat, l'exercice de ces droits peut être transféré pour une durée déterminée aux collectivités locales qui peuvent déléguer, sur la base d'une convention locale, la gestion à des particuliers notamment les associations de gestion des ressources naturelles qui, en conséquence, disposent de tout ou partie des revenus issus de l'exercice de ces droits. Les modalités et les conditions seront précisées par décret.

Toutefois, si des formations forestières ont été légalement implantées sur le domaine national sous forme de plantations individuelles en plein, d'alignement ou d'abris, elles sont la propriété des personnes privées,physiques ou morales, qui les ont réalisées, à l'exclusion de toute appropriation foncière du domaine national.

La collecte, la coupe de produits forestiers et la transformation du bois en charbon de bois, lorsqu'elles sont réalisées par la personne physique ou morale propriétaire de la plantation, ne sont pas assujetties à l'autorisation préalable. Toutefois, elles doivent être conformes aux prescriptions du plan d'aménagement ou du plan de gestion de la forêt, lorsque ceux-ci sont requis.

Article 12 / L'exploitation commerciale de toute ressource forestière du domaine forestier national est assujettie au paiement préalable de taxes et redevances dans les conditions et formes définies par décret, à l'exception des forêts soumises à une gestion locale collective ou privée.

Article 13 / L'exercice des compétences que l'Etat transfère sur les forêts et terres à vocation forestière du domaine national aux collectivités locales, ainsi que les obligations qui en découlent pour celles-ci, sont précisés, pour chaque collectivité locale concernée, dans le plan d'aménagement simplifié et le plan de gestion approuvés par le Wali territorialement compétent après avis du chef de service régional chargé des

خصوصيين. وعلى وجه الخصوص. إلى رابطات تسيير الموارد الطبيعية. وبالتالي، تتصرف هذه الرابطات – كليا أو جزئيا – في المداخيل الناججة من ممارسة هذه الحقوق . وستفصل الإجراءات والشروط المتعلقة بذلك بواسطة مرسوم.

ومع ذلك. إذا كانت تشكيلات غابوية قد غرست بصفة قانونية على الجال الوطني. على شكل أغراس فردية دون ترتيب أو كانت مصففة أو على شكل واق. فإنها ملك للأشخاص الخصوصيين. الطبيعيين أو المعنويين. الذين أنجزوها. باستثناء أيّ تملّك عقاري للمجال الوطني.

لا يخضع لترخيص مسبق : جمع وقطع المنتجات الغابوية وخويل الخشب إلى فحم, عندما تنفذ هذه الأعمال من قبل الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يملك المغرسة. ومع ذلك, يجب أن تكون هذه الأعمال موافقة لتعليمات خطة التهيئة أو خطة تسيير الغابة, عندما تكون هاتان الخطتان مطلوبتين.

المادة 12/ الاستغلال التجاري لأيّ مورد غابوي داخل في الجال الغابوي الوطني يخضع للدفع المسبق لضرائب وإتاوات. وفق شروط وأشكال تحدد بواسطة مرسوم. في ما عدا الغابات الخاضعة لتسيير محلى. جماعى أو خصوصى.

المادة 11/ مارسة الاختصاصات التي تنقلها الدولة إلى المجموعات الحلية — فيما يتعلق بالغابات والأراضي ذات الطابع الغابوي الداخلة في المجال الوطني - فضلا عن الالتزامات التي تنجر عن ذلك بالنسبة لهذه المجموعات. تـفـصّـل. بالنسبة لكل مجموعة محلية معنية. في خطة التهيئة المبسطة وخطة التسيير اللتين يصادق عليهما الوالي المختص إقليميا. بعد أخذ رأي رئيس المسلحة المجهوبة المكلفة بالغابات. ورأى المجلس البلدى المعنى.

المادة 11/ بكن للمجموعات الحلية. بعد موافقة المصلحة المكلفة بالغابات. أن تنقل تسيير الموارد الطبيعية داخل غابات أو أجزاء من غابات إلى أشخاص طبيعيين أو معنويين. في إطار اتفاقية محلية.

المادة 15/ منح المصلحة الفنية المكلفة بالغابات رخصة استغلال المنتجات الغابوية في الغابات التابعة لمجال الدولة غير المنقول للمجموعات المحلية.

أمّا رخصة استغلال المنتجات الغابوية في الغابات الخاضعة لاختصاص الجموعات الحلية. فيمنحها العمدة المعني. طبقا لرأي المصلحة المكلفة بالغابات المختصة ترابيا. والمصوغ على أساس تعليمات خطة التهيئة المبسطة وخطة التسيير. المصادق عليهما من طرف الوالي المختص ترابيا.

للادة 16/ محصول الإتاوات وبيوع المزاد العلني. فضلا عن الخاصيل الناجّة من بيع الدولة للقطوع أو لختلف المنتجات الغابوية. يـدفع في صندوق التدخل لصالح البيئة.

تعطى الأولوية في صرف هذه الحاصيل الغابوية لتمويل النشاطات المتعلقة باستثمار الموارد الغابوية وحمايتها والحافظة عليها.

الـــبـــاب ااا: في الاستصلاحات لغرض الحراثة

الفصل ا: في التنظيم

المادة 17/ يخضع كل استصلاح جديد لغرض الحراثة لترخيص مكتوب من لدن الإدارة الإقليمية الختصة. بعد أخذ رأى المصالح الفنية الختصة.

المادة 18/ توجه طلبات الاستصلاح لغرض الحراثة إلى السلطات الإدارية الختصة. وقبل منح رخصة الاستصلاح. يجب على السلطات أن تتأكد من أنّ الأرض موضع الطلب لا تدخل في إحدى الفئات الحددة في المادة 22 من هذا القانون.

المادة 191/ تودع كل رخصة للاستصلاح لغرض الحراثة في سجل خاص مفتوح لدى السلطة الإدارية الختصة ترابيا. وتبيّن فيه العناصر التالية :

- هوية المستفيد ؛
- اسم القرية، مع خديد الموقع الدقيق للمكان المستهدف :
 - المساحة الحقيقة أو التقريبية.

للادة 20/ تلزم السلطة الإدارية التي منحت ترخيص الاستصلاح لغرض الحراثة بأن تطلع مقدّم الطلب على القواعد المتعلقة بالأسلوب المطلوب في الاستصلاح. والتي هي كما يلي:

- الاحترام التام للأنواع الحمية في المادة 44 من هذا القانون؛
- الخظر الجازم لقتل الأشجار أو الشجيرات أو أرومتها. دون الإخلال بالاستثناءات الواردة في المادة 21 أدناه.

ويلزم أن تقيّد هذه القواعد على رخصة الاستصلاح لغرض الحراثة.

المادة 21/ يمكن أن يكون الاجتثاث لغرض الحراثة - بواسطة الحيوانات أو الماكينات - موضع استثناءات من أحكام المادة 20 أعلاه. وعلى وجه الخصوص الترخيص في قتل النبتات المزعجة وانتزاعها.

يجب أن يقيّد كل ما أضيف من استثناءات على رخصة الاستصلاح لغرض الحراثة.

forêts et du conseil municipal concerné.

<u>Article 14</u> / Les collectivités locales peuvent, sur demande et après avis favorable du service chargé des forêts, affecter la gestion des ressources naturelles des forêts ou parcelles de forêts aux personnes physiques ou morales dans le cadre d'une convention locale.

<u>Article 15</u> / Le permis d'exploitation des produits forestiers dans les forêts du domaine de l'Etat non transféré aux collectivités locales est délivré par le service technique en charge des forêts.

Le permis d'exploitation des produits forestiers dans les forêts relevant de la compétence des collectivités locales est délivré par le Maire concerné conformément à l'avis du service en charge des forêts territorialement compétent formulé sur la base des prescriptions du plan d'aménagement simplifié et du plan de gestion approuvés par le Wali territorialement compétent.

<u>Article 16</u> / Le produit des redevances et des adjudications, ainsi que les recettes issues des ventes de coupes ou de produits forestiers divers réalisés par l'Etat, sont versés au Fonds d'Intervention pour l'Environnement.

Ces recettes forestières serviront en priorité au financement d'actions de mise en valeur, de protection et de conservation des ressources forestières.

Titre III : Des Défrichements Chapitre I : Organisation

<u>Article 17 /</u> Tout nouveau défrichement est subordonné à une autorisation écrite de l'Administration territoriale compétente, sur avis des services techniques compétents.

Article 18/ Les demandes de défrichement sont adressées aux autorités administratives compétentes. Avant d'accorder l'autorisation de défrichement, celles-ci doivent s'assurer que le terrain faisant l'objet de la demande ne rentre pas dans l'une des catégories définies à l'article 22 de la présente loi.

<u>Article 19 /</u> Toute Autorisation de défrichement est consignée sur un registre spécial ouvert auprès de l'autorité administrative territorialement compétente où sont précisés :

- L'identification du bénéficiaire ;
- Le nom du village, avec des coordonnées géographiques exactes de l'endroit visé;
- La superficie réelle ou approximative.

<u>Article 20/</u> L'autorité Administrative ayant délivré l'autorisation de défrichement est tenue d'informer le requérant des règles afférentes au mode de défrichement requis à savoir :

- Le respect strict des essences protégées à l'article 44 de la présente loi;
- L'interdiction formelle de tuer les arbres, arbustes ou leurs souches sans préjudice desdérogations prévues à l'article 21 ci-dessous.

Ces règles doivent également être impérativement portées sur l'autorisation de défrichement.

<u>Article 21/</u> Le dessouchage en vue de la culture attelée ou mécanisée, peut faire l'objet de dérogations aux dispositions de l'article 20 ci-dessus, notamment l'autorisation de tuer et d'extraire les pieds gênants.

Toute dérogation apportée doit être mentionnée sur l'autorisation de défrichement.

Toute autorisation de défrichement accordée suivant les dispositions de l'article 23 cidessous est subordonnée à l'avis favorable des services locaux chargés des forêts, ceux de l'agriculture et du Maire territorialement compétents.

Chapitre II: Lieux des Défrichements

Article 22 / Les défrichements sont interdits :

- a. Sur les pentes des montagnes, collines et plateaux où il y a des risques d'érosion et de ravinement;
- b. Aux abords des cours d'eau permanents et semi permanent sur 100 mètres à partir de la berge, sauf raison de salubrité publique;
- c. Dans les zones de naissance des sources et leurs bassins de réception ;

كل رخصة استصلاح منوحة وفق أحكام المادة 23 أدناه تخضع لموافقة المصالح الحلية المكلفة بالغابات ومصالح الزراعة والعمدة الختص ترابيا.

الفصصل أأ: مواضع الاستصلاحات لغرض الحراثة

المادة 22 / خَظر الاستصلاحات لغرض الزراعة في الأماكن التالية :

1-على منحدرات الجبال. والمرتفعات والهضاب. حيث توجد مخاطر لوقوع التعرية والانجراف ؛

ب- بالقرب من الجاري المائية الدائمة وشبه الدائمة. على بعد 100 متر من الحافة. إلا إذا كانت قواعد النظافة العمومية تفرض ذلك ؛

-5 - في مناطق نشوء الينابيع، والأحواض المستقبلة لها ؛

د- في المناطق العامرة بنوع واحد من النباتات ؛

هــ في المناطق الحمية لضرورة النظافة العمومية :

و- في المناطق الحمية لفائدة الدفاع الوطني ؛

ز- في الغابات المصنفة ومساحات الحماية والتشجير المنشأة طبقا للمواد 25 . 26 . 28 . 28 . 30 . 30 . 30 . 30 .

ح- في المناطق التي تضم تنوعا بيولوجيا هاما.

للدة 22/ ومع ذلك. يمكن منح رخص للاستصلاح لغرض الحراثة في المناطق المستهدفة في الفقرة د- من المادة 22 وفق الشروط التالية :

1-في حالة أرض في استراحة زراعية قديمة أو حديثة ؛

ب- في حالة ما إذا كان الإعمار بالأنواع المستهدفة يغطي مساحات تقل عن 5 هكتارات ولا يدخل في تشكيلة غابوية هامة.

الــــبـاب ١٧: في الجال الغابوي للدولة

الجال المصنف – الجال الحمي – مساحات التشجير

الفصـــل ا : عموميات

المادة 24/ تتوزع الغابات التابعة للمجال العمومي إلى فئتين. هما :

- الجال الغابوي المصنف: يتشكل من الغابات المصنفة. ومساحات الحماية التي كانت موضع نص تصنيف. ومن مساحات التشجير؛
- الجال الغابوي الحمي : يتشكل من باقي الأراضي التي استثنيت من الاستصلاح المستهدف في المادة 22. والتي لم تكن موضع نص تصنيف يخضعها لنظام صارم خاص. في ما يتعلق بحقوق الاستخدام والاستغلال.

المادة 25/ تعتبر غابات مصنفة: التشكيلات النباتية المحددة في المادة 2 من القانون الحالي. والتي كانت موضع نص تصنيف يخضعها لنظام صارم خاص. في ما يتعلق بممارسة حقوق الاستخدام والاستغلال.

المادة 26/ تصنف لزوما. بصفتها مساحة للتشجير. كل أجزاء أرض جرداء أو ناقصة التشجير. إذا كانت تضم :

- السفوح الجبلية التي يبلغ ميلها %35 فأكثر. والتي يعترف بضرورة جعلها مخزونا احتياطيا:
- بالقرب من الجاري المائية الدائمة وشبه الدائمة. على بعد 100 متر من الحافة. إلا إذا كانت قواعد النظافة العمومية تفرض ذلك. ومناطق نشوء الينابيع. والأحواض المستقبلة لها :
- الأراضي شديدة التدهور. في جوار التجمعات الخضرية والريفية والبنى التحتية ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي. وفي جوار الآبار الرعوية. إذا كانت هذه الأراضي لم تنقل إلى تسيير تعاقدى من طرف خصوصيين .

ومكن أن تصنّف. بصفتها مساحة للحماية. كل أرض جرداء أو ناقصة التشجير يراد لها أن تستعيد نباتها.

المادة 27/ كل تشجير تقوم به الدولة خارج الجال المصنف يسقع تلقائيا ضمن الجال المذكور. حتى وإن لم يكن موضع نص تصنيف.

المادة 28/ تصنف الغابات ومساحات الحماية، بواسطة مقرر من الوزير المكلف بالغابات.

الفصــل اا: في إجراءات التصنيف

المادة 29/ وثيقة التصنيف تضمن ممارسة السكان الجاورين لحقوقهم الاعتيادية في الاستخدام والاستغلال. كما هو معترف به في مقرر التصنيف.

ومع ذلك. يمكن أن يحدّ من ممارسة هذه الخقوق أو أن تعلّق. للتمكين من الحافظة على الغابات أو من استعادتها.

وعلى اقتراح من المصلحة المكلفة بالغابات أو من ممثل الجموعات الحلية. يمكن أن يقام بتصنيف كل مساحة مستثناة من الاستصلاحات لغرض الحراثة. بموجب أحكام المادة 22 أعلاه.

- d. Dans les zones de peuplements purs ;
- e. Dans les zones protégées pour raison de salubrité publique ;
- f. Dans les zones protégées dans l'intérêt de la défense nationale ;
- g. Dans les forêts classées, périmètres de protection et de reboisement constitués conformément aux articles 25, 26, 27,28 et 30 ci-après ;
- h. Dans les zones abritant une biodiversité importante.

<u>Article 23 /</u> Des autorisations de défrichement pourront toutefois être accordées dans les zones visées au paragraphe (d) de l'article 22 dans les conditions suivantes :

- a. Dans le cas de jachères anciennes ou récentes ;
- b. Dans le cas où le peuplement des essences visées couvre des superficies inférieure à 5ha et ne s'intégrant pas à un massif forestier important.

Titre IV : Domaine Forestier de l'Etat Domaine classé- Domaine Protégé-Périmètre de Reboisement

Chapitre I: Généralités

<u>Article 24 / Les forêts domaniales sont réparties en deux catégories :</u>

- Le domaine forestier classé, constitué par les forêts classées,
 les périmètres de protection, ayant fait l'objet d'un texte de classement et les périmètres de reboisement;
- Le domaine forestier protégé constitué par le reste des terrains soustraits au défrichement visé à l'article 22, mais n'ayant pas fait l'objet d'un texte de classement les soumettant à un régime strict spécial concernant l'exercice des droits d'usage et d'exploitation.

Article 25 / Sont considérées comme forêts classées, les formations végétales

définies à, l'article 2, de la présente loi et ayant fait l'objet d'un texte de classement les soumettant à un régime strict spécial concernant l'exercice des droits d'usage et d'exploitation.

<u>Article 26 /</u> Sont classées obligatoirement comme périmètre de reboisement, les parties du terrain nu ou insuffisamment boisé, comprenant :

- Les versants montagneux ayant une pente de 35% et plus, dont la mise en
 - réserve serait reconnue indispensable,
- Les abords des cours d'eau permanents et semi permanents sur 100 mètres à partir de la berge, sauf raison de salubrité publique et dans les zones de naissance des sources et leurs bassins de réception
- Les terrains très dégradés aux environs des agglomérations urbaines et rurales, des infrastructures socio économiques et des puits pastoraux qui ne sont pas déjà affectés à la gestion contractuelle par des tiers.
- aux abords des cours d'eau permanents et semi permanent sur 100 mètres à partir de la berge, sauf raison de salubrité publique;
- dans les zones de naissance des sources et leurs bassins de réception ;

Pourrait être classé comme périmètre de protection, tout terrain nu ou insuffisamment boisé à mettre en régénération.

Article 27 / Tout reboisement effectué par l'Etat en dehors du domaine classé tombe automatiquement dans ledit domaine, même s'il n'a pas fait l'objet d'un texte de classement.

<u>Article 28 /</u> Les forêts et les périmètres de protection sont classés par arrêté du Ministre chargé des forêts.

Chapitre II : Procédure de Classement

<u>Article 29 /</u> L'acte de classement garantit l'exercice par les populations riveraines de leurs droits d'usage habituels, reconnu dans l'arrêté de classement.

Toutefois, l'exercice de ces droits peut être limité ou suspendu pour permettre la préservation et/ou la régénération des forêts.

Sur proposition du service chargé des forêts ou du représentant des collectivités locales, il peut être procédé au classement de tout périmètre soustrait aux défrichements en

وفي هذه الحالة. فإنّ المصلحة الغابوية الحلية أو ممثل المجموعات الحلية يطلع الحاكم الختص ترابيا – عن طريق الكتابة – على إمكانية تصنيف المساحة. بصفتها غابة مصنفة. أو بصفتها مساحة للحمابة.

ويتبع هذا الإجراء تعرّف عامّ على المساحة. من طرف مثل أو مثلين عن الجالس البلدية والقرى الجاورة.

وبعد ذلك. يسلّم مشروع التصنيف. مع بيان دقيق للحدود. للحاكم الذي يطلع السكان المعنيين. بواسطة وسائل الإشهار المطابقة للنظم والأعراف الجلية. وسيقيّد إنجاز هذا الإجراء في محضر.

الله 30/ تنشأ على مستوى كل مقاطعة لجنة للتصنيف. يرأسها حاكم المقاطعة. وتضم:

- برلمانيي المقاطعة المعنية ؛
 - العمدة المعنى ؛
- رئيس المصلحة الجهوبة المكلفة بالغابات الختص ترابيا ؛
 - المسؤول عن الغابات على مستوى المقاطعة :
 - · مثلا عن مصلحة العقارات ؛
 - مثلا عن مصلحة الزراعة وتنمية المواشى ؛
- مثلا عن المنظمات غير الحكومية أو الرابطات المحلية ؛
 - مثلين (2) عن الجموعات المعنية.

تبتّ هذه اللجنة في شأن مشروع التصنيف خلال الثلاثين (30) يوما التي تلي إيداع مشروع التصنيف لدى عاصمة المقاطعة المعنية. وتخدد هذه اللجنة حدود الغابة وتلاحظ غياب أو وجود حقوق استخدام واستغلال تخضع لها الغابة المراد تصنيفها.

إذا كانت الغابة خاضعة لحقوق استخدام أو استغلال. فإنّ اللجنة تلاحظ إمكانية الممارسة التامة لهذه الحقوق. عن لهذه الحقوق خارج المساحة الحجوزة. وإلا فإنّها تبيّن حدود المساحة التي تتركز عليها هذه الحقوق. عن طريق نظم، وبالأخذ في الاعتبار لقواعد الحدّ المنصوصة في المادة 34 أدناه.

يحال محضر اجتماع اللجنة. بواسطة الوالي. إلى الوزير المكلف بالغابات. لاتخاذ قرار بشأنه.

يمكن أن تنزع صفة التصنيف عن الغابات المصنفة. إذا كانت المصلحة العامة تسوّغ ذلك أو كان النفع العمومي يقتضيه.

يتّخذ القرار بنزع التصنيف في نفس الأشكال وحسب نفس الإجراءات التي يتخذ فيها قرار التصنيف. ويلزم أن تسبقه دراسة اجتماعية واقتصادية.

تكلف لجنة التصنيف على مستوى المقاطعة أيضا بنزع صفة التصنيف. وبنقل ملكية الغابات المصنفة.

المادة 31/ تطلع القرى المعنية على مقررات التصنيف، بعناية الحاكم الختص ترابيا.

المادة 22/ أي شخص طبيعي أو معنوي له حقوق غير حقوق الاستخدام والاستغلال الاعتيادية. كما هي محددة في المادة 34 أدناه. يسست طيع أن يقدّم اعتراضا. في أجل ثلاثين (30) يوما اعتبارا من يوم نشر مشروع التصنيف من طرف الحاكم الختص ترابيا.

وستقيّد المطالبات والادعاءات في سجل محفوظ لدى حاكم المقاطعة. ويمكن للجنة التصنيف أن تسوّى الاعتراضات ودّيّا, وإلا يكن ذلك, ترفع هذه المطالبات إلى الحاكم الختصة.

الفصل ااا: في نقل الملكية

المادة 23/ الغابات المصنفة ومساحات الحماية والتشجير لا يمكن أن تنقل ملكيتها. كليا أو جزئيا. إلا بعد نزع صفة التصنيف عنها. من قبل السلطة التي اتخذت قرار التصنيف. في نفس الشروط الواردة في المادين 29 و 30 أعلاه.

والإجراءات المطبقة في هذا الجال هي نفس الإجراءات المتبعة في ما يتعلق بنقل الملكية في الجال العقارى للدولة.

البياب ٧: في حقوق الاستخدام والاستغلال

الـــفــصل أ: عموميات

المادة 34/ حقوق الاستخدام والاستغلال هي الحقوق التي يمتلك بموجبها الأشخاص الطبيعيون أو المجموعات المحلية - منتجات الغابة، من أجل تلبية حاجة فردية أو جماعية، دون أن تفضي هذه الحقوق إلى صفقة تجارية، في ما عدا الحالة المعترف بها في المادة 42 أدناه.

وتضم حقوق الاستخدام والاستغلال ما يلي :

- · الحقوق المتعلقة بتربة الغابة ؛
- اجتياز المساحة المصنفة مشيا على الأقدام أو في سيارة؛
- · حقوق الاستغلال المتعلقة بالثمار ومنتجات الغابة الطبيعية.

المادة 735/ مارسة الصيد البري لا يمكن أن تعتبر بأي حال من الأحوال من ضمن حقوق الاستغلال أو الاستخدام.

vertu des dispositions de l'article 22.

Dans ce cas le service forestier local ou le représentant des collectivités locales informe par écrit le Hakem territorialement compétent de l'opportunité de classer le périmètre comme forêt classée ou périmètre de protection.

Cette formalité est suivie d'une reconnaissance générale du périmètre par les représentants des Conseils Municipaux et des villages environnants.

Un projet de classement avec une indication précise des limites, est remis ensuite au Hakem qui le porte à la connaissance des populations intéressées, par tous les moyens de publicité, conformes aux règlements et usages locaux. L'accomplissement de cette formalité sera constaté par procès verbal.

<u>Article 30 /</u> Une Commission Départementale de Classement est créée au niveau de chaque Moughataa. Elle est présidée par le Hakem de la Moughataa et comprend :

- Les parlementaires de la Moughataa concernée ;
- Le Maire territorialement compétent ;
- Le Chef de service régional en charge des forêts territorialement compétent;
- Le responsable en charge des forêts au niveau de la Moughataa;
- Un représentant du service en charge des Domaines ;
- Un représentant du service en charge de l'agriculture et de l'élevage ;
- Un représentant des ONGs ou des associations locales ;
- Deux (2) représentants des collectivités concernées.

Cette Commission se prononce sur le projet de classement dans les trente (30) jours qui suivent, le dépôt du projet de classement au Chef lieu de la Moughataa concernée. Elle détermine les limites de la forêt et constate l'absence ou l'existence des droits d'usage grevant la forêt à classer.

Lorsque la forêt est grevée de droits d'usages, la Commission constate la possibilité du plein exercice de ces droits d'usage à l'extérieur du périmètre réservé, sinon elle fixe les limites de la surface sur laquelle ils seront concentrés par voie de règlements en tenant compte des règles limitatives énoncées à l'article 34 ci-dessous.

Le Procès Verbal de la réunion de la commission est transmis par le Wali, au Ministre chargé des forêts, pour décision.

Lorsque l'intérêt général le justifie ou lorsque l'utilité publique le commande, les forêts classées peuvent faire l'objet d'un déclassement partiel ou total.

L'acte de déclassement est pris dans les mêmes formes et selon les mêmes procédures que l'acte de classement. Il est nécessairement précédé d'une étude d'impact environnementale et socio économique.

La Commission Départementale de Classement est chargée également du déclassement et de l'aliénation des forêts non classées.

Article 31 / Les arrêtés de classement sont portés à la connaissance des villages

concernés par les soins du Hakem territorialement compétent.

Article 32 / Toute personne physique ou morale ayant des droits autres que ceux d'usages ordinaires définis à l'article 34 ci-après, pourra faire opposition dans le délai de trente (30) jours à compter du jour de la publication du projet de classement par le Hakem territorialement compétent.

Les réclamations seront inscrites sur un registre tenu auprès du Hakem de la Moughataa. Les contestations pourront être réglées à l'amiable par la commission de classement, à défaut ces revendications sont portées devant les tribunaux compétents.

Chapitre III: Aliénation

<u>Article 33 /</u> Les forêts classées, les périmètres de protection et de reboisement ne pourront être aliénés en totalité ou en partie qu'après déclassement par l'autorité qui a pris l'acte de classement, dans les mêmes conditions prévues aux articles 29 et 30 ci-dessus :

La procédure applicable est celle suivie en matière d'aliénation du domaine immobilier de l'Etat.

Titre V : Droits d'Usage Chapitre I : Généralités

Articles 34/ Les droits d'usage sont ceux par lesquels les personnes physiques ou morales ou des collectivités locales s'approprient à titre temporaire ou définitif les produits de la forêt en vue de satisfaire un besoin individuel ou collectif et ne donnant lieu à aucune transaction commerciale, sauf dans le cas reconnu à l'article 42 ci-dessous.

Les droits d'usage comprennent :

- ceux portant sur le sol forestier ;
- la circulation à pied ou en véhicule à travers le périmètre classé;
- les pâturages pour les troupeaux d'animaux ;
- les droits d'usage portant sur les fruits et les produits de la forêt naturelle.

<u>Article 35/</u> L'exercice de la chasse ne pourra en aucune manière être considéré comme droit d'usage.

Article 36 / Le texte de classement de chaque périmètre classé doit porter mention des droits d'usage reconnus dans ledit périmètre.

Article 37/ L'usage de feu de brousse est strictement prohibé dans l'exercice de droit d'usage dans les parties du domaine classé où ces droits sont autorisés.

Chapitre II: Droit d'usage sur le sol forestier

اللادة 36/ يجب أن يبيّن نص التصنيف لكل مساحة مصنفة حقوق الاستخدام والاستغلال المعترف بها في المساحة المذكورة.

للدة 37 / يحظر حظرا باتّا إشعال النار في أثناء ممارسة حقوق الاستخدام أو الاستغلال. في أجزاء الجال المصنف التي يرخص فيها في ممارسة هذه الحقوق.

الــفـــصــل أا: في حقوق الاستخدام والاستغلال لتربة الغابة

للادة 38/ الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية تسمح بذلك.

وتقدير هذه الظروف من اختصاص المصالح الفنية الحلية التابعة للوزارة المكلفة بالغابات.

المادة 20/ يعفى الجال المصنف من جميع حقوق الاستخدام والاستغلال المتعلقة بتربة الغابة. في ما عدا الحالات الواردة في المواد 40 و 41 و 42 من هذا القانون.

الاستصلاحات لغرض الحراثة. سواء تعلق الأمر بقطع النباتات الخشبية أو نزعها. وسواء تبعها ترميد أم لم يتبعها. لا يمكن أن يرخص فيها بصفة مؤقتة بغية إنشاء زراعات. إلا على الأرض التي يراد إغناؤها بأنواع ثمينة.

الـــفــصل ااا: في حقوق الاستخدام والاستغلال الأخرى

المادة 40/ جميع حقوق الاستخدام والاستغلال الأخرى التي يرخص فيها في المساحة المصنفة يستجسب أن تبين في وثيقة التصنيف، وأن ترفع إلى علم السكان المعنيين. من طرف الحاكم الختص ترابيا.

لا يرخص في حق الرعي في الجال المصنف للدولة. إلا في حالة الضرورة القصوى أو في أجزاء الجال المهيأة لهذا الغرض على وجه الخصوص.

يجب أن تتمّ ممارسة حق استغلال المراعي حيثما منح. دون نزول الراعي أو أسرته في الجال المصنف. ولو كان النزول بصفة مؤقتة.

يحظر حظرا باتا استخدام أي آلة لقطع النبات في المساحات المصنفة.

المادة 41/ يمكن أن تمارس بحرّية حقوق الاستغلال أو الاستخدام المتعلقة بالعبور في المساحة المصنفة. وعلى الطرق التي تشقّ المساحة، والمعترف بنفعها الاقتصادي أو الاجتماعي من طرف المصالح الفنية الختصة.

أمّا العبور لأغراض سياحية أو علمية خارج هذه الطرق فيمكن أن يرخص من طرف المصالح الفنية الحلية المكلفة بالغابات. ومع ذلك فإن هذا الترخيص سيكون دائما مشفوعا بحظر الحمل لأيّ سلاح ناري.

للدة 42/ تستثنى الغابات المصنفة من ممارسة حقوق الاستغلال الأخرى غير تلك المتعلقة بجمع الحطب وقطف الثمار والنباتات الغذائية أو الطبية.

المادة 43/ تعفى مساحات التشجير المنفذ من طرف الدولة من جميع حقوق الاستخدام والاستغلال.

الــــبــاب ٧١ : في الأنواع الحمية

المادة 44/ الأنواع النباتية التالية محمية على مجموع التراب الوطنى:

- -(القتاد (أوروار Acacia senegal
 - افرار Acacia albida
 - -آمور Acacia nilotica
 - -إمجيج Grewia bicolor
- -تىلىت Khaya senegalensis
 - عفريو Sterculia setgera
 - Sp. Ziziphus السدر
- انخل الكارور Hyphaene tebeica doum
 - -دامیه Sclerocaria birrewa
 - اصبط Aristida pungens
 - -گدی Borassus flabellifer rhônier
 - -غمبرنی Rapphia sudanica
 - –آدرس Commiphora africana
 - -سانغ Dalbregia melanoxylon

خمى الأنواع الغابوية التالية. في الحدود الجغرافية لولايات تيرس زمور وداخلت نواذيبو وآدرار وإنشيري وتكانت :

- Maerua Crassifolia-آتيل
- -أيكنين Caparis Décidua
- Acacia Radiana الطلح

<u>Article 38 /</u> Les droits portant sur le sol forestier peuvent s'exercer dans le domaine forestier protégé si les circonstances économiques, sociales et écologiques le permettent. L'appréciation de ces circonstances appartient aux services techniques locaux du Ministère chargé des forêts.

<u>Article 39/</u> Le domaine classé est affranchi de tout droit d'usage sur le sol forestier, sauf dans les cas énoncés aux articles 40,41 et 42 de la présente loi.

Les défrichements, qu'il s'agisse d'abattage ou de débroussaillement de la végétation ligneuse, suivis ou non d'incinération, ne peuvent être autorisés temporairement en vue de l'établissement des cultures que sur les terrains destinés à être enrichis en essences de valeur.

Chapitre III: Les autres Droits d'Usage

<u>Article 40/</u> Tous les autres droits d'usage autorisés dans un périmètre classé doivent être mentionnés dans l'acte de classement et portés à la connaissance des populations concernées par le Hakem territorialement compétent.

Aucun droit de pâturage n'est autorisé dans le domaine classé de l'Etat sauf en cas de force majeure ou dans les parties du domaine spécialement aménagées à cet effet.

L'exercice du droit d'usage sur les pâturages partout où il est accordé se fait sans installation, même provisoire du berger ou de sa famille dans le domaine classé.

L'utilisation de tout outil de coupe de la végétation dans les périmètres classés est strictement interdite.

<u>Article 41/</u> Les droits d'usage portant sur la circulation pourront s'exercer librement dans un périmètre classé, sur les routes reconnues d'utilité économique ou sociale, par les services techniques compétents et traversant le périmètre.

La circulation pour des buts touristiques ou scientifiques, en dehors de ces routes, peut être autorisée par les services techniques locaux en charge des forêts. Toutefois cette autorisation sera toujours assortie de l'interdiction du port d'arme à feu.

<u>Article 42/</u> Les forêts classées sont soustraites à l'exercice du droit d'usage, autres que ceux du ramassage du bois mort, la récolte de fruits, des plantes alimentaires ou médicinales.

Article 43 / Les périmètres de reboisement effectué par l'Etat sont affranchis de tous droits d'usage.

Titre VI : Espèces Protégées

Article 44/ - Sont protégées sur l'ensemble du territoire, les essences forestières

suivantes:

- Acacia senegal (awerwar)
- Acacia albida (Avrar)
- Acacia nilotica (amoure)
- Grewia bicolor (Mijij)
- Khaya senegalensis (Tebellit)
- Sterculia setigera (Bavhwa)
- Ziziphus sp. (seder)
- Hyphaene thebeica (Nekhale)
- Sclerocaria birrea (Dembou)
- Aristida pungens (Sbatt)
- Borassus flabellifer (Gheddi)
- Raphia sudanica. (Goumbrely)
- Commiphora africana (Adress)
- Dalbergia melanoxylon (Sanghou)
- Sont protégées dans les limites géographiques des wilayas de TIRIS ZEMMOUR, de DAKHLETT NOUADHIBOU, de L'ADRAR, de L'INCHIRI ET du TAGANT, les essences forestières suivantes :

Maerua Crassifolia (Atil)
Caparis Décidua (Egnin)
Acacia Radiana (Talh)
Balanites Egyptica (Teychitt)
Acacia Flava (Temat)
Tamarix Senegalensis (Tarve)

L'arrachage, l'abattage ou la mutilation de ces essences forestières sont interdits sauf autorisation du Ministre en charge des Forêts.

La saignée par des instruments appropriés peut être autorisée par le Ministre chargé des forêts.

Article 45/ Sans préjudice de la protection des essences forestières prévue à l'article 44 ci-dessus, le Wali peut, par arrêté, protéger toute autre espèce qu'il juge utile.

L'arrêté du Wali fixe la liste des nouvelles essences, les modalités de leur protection et délimite l'espace couvert par cette protection.

Article 46 / A l'exception des périmètres de reboisement de production appartenant à des particuliers, la coupe et l'arrachage des arbres et arbustes sont strictement interdits sur l'ensemble du territoire national sous réserve des dispositions de l'article 17. Seul l'émondage des petites branches d'essences non protégées est autorisé.

Titre VII: Exploitation du Domaine Forestier de l'Etat

- اليشط Balanites Egyptica
 - Acacia Flava التمات
- -الطرفه Tamarix Senegalensis

يعتبر انتزاع هذه الأنواع أو قطعها أو قطع أجزاء منها محظورا. إلا بترخيص من الوزير المكلف بالغابات.

يمكن أن يرخص الوزير المكلف بالغابات في فصد الأشجار, بأدوات مناسبة.

المادة 45/ دون الإخلال بحماية الأنواع النباتية التي وردت في المادة 44 أعلاه. يستطيع الوالي أن يحمى, بواسطة مقرر, أي نوع آخر يرى حمايته مفيدة.

يحدد مقرر الوالى قائمة الأنواع الجديدة، وطرق حمايتها، ويعيّن حدود الجال المعنى بهذه الحماية.

المادة 46/ في ما عدا مساحات التشجير والإنتاج الداخلة تحت ملكية خصوصيين. فإن قطع وانتزاع الأشجار والشجيرات محظور حظرا باتا. على مجموع التراب الوطني. شريطة التقيد بأحكام المادة 17 أعلاه.

يرخص فقط في تشذيب الأغصان الصغيرة من الأنواع غير الحمية.

الـــبـاب ٧١١: في استغلال الجال الغابوي للدولة

المادة 47/ لا يمكن أن يمارس استغلال الجال الغابوي للدولة غير المنقول إلى تسيير محلي جماعي. إلا عن طريق:

- نظام الاستغلال من طرف الجموعات الحلية ؛
 - أو بيع للقطوع ؛
- أو رخصة استغلال. لعدد محدود من الأشجار أو القطع أو الكيلوغرامات أو الأمتار المكعبة.

المادة 48// ليس للخصوصيين أن يستفيدوا من رخصة استغلال في الجال الغابوي الحمي للدولة. إلا إذا كانت لهم صفة مستغلين غابويين مسجلين بانتظام في بداية كل سنة مالية لدى المصلحة الجهوية المكلفة بالغابات.

ولهذا الغرض، ستنشأ خرائط مهنية، قدد إجراءات منحها بواسطة مرسوم.

المادة 49/ يجب أن تحتوى رخص الاستغلال على المعلومات التالية :

- هوية المستفيد ؛
- الموقع الدقيق للمكان المستهدف ؛
- · المنتوج والكمية المرخص فيهما ؛
 - أجل صلاحية الترخيص.

الـــبـــاب VIII؛ في عبور المنتجات الغابوية

المادة 50/ يرفق كل منتج غابوي منقول من مكان إلي آخر من التراب الوطني. خارجا عن إطار ممارسة حقوق الاستعمال المحددة في المادة 34 أعلاه برخصة عبور. ورخصة العبور مجّانية. وتمنح لكل شخص قدّم رخصة استغلال . وتبيّن الرخصة المذكورة نوعية المنتج ومدة الصلاحية. وتقيّد هذه المعلومات أيضا علي مقلوب رخصة الاستغلال. إلى غاية نفاد الكميات المسموح بها في رخصة الاستغلال.

الله منتج غابوي. أن يطلب منه رخصة للعبور. ومن دون هذه الرخصة. سيتعرض لنفس العقوبات التي يتعرض لها هذا المستغل.

المادة 52/ أي تسليم لخشب أو حطب أو فحم أو أي منتوج غابوي آخر. لمصلحة عمومية أو لشخص خصوصي، لا يمكن أن يؤذن فيه. دون تقديم رخصة عبور موجهة إلي المصلحة المكلفة بالغابات، والتى ستمنح. في المقابل، رخصة إيداع. إذا اقتضى الأمر ذلك.

الــــبـاب IX: في مجال الجموعات والخصوصيين

المادة 53/ المساحات التي أعيد تشجيرها من طرف مجموعات أو خصوصيين. تعتبر جزءا من الجال الغابوي لهذه المجموعات والخصوصيين. وكذلك المواضع المحمية من طرف المجموعات لغرض اجتماعي

وستبلّغ السلطة الإدارية بشأن هذه المساحات. لتبيّن حدودها بدقة. وتسجّلها باسم الجموعات أو الخصوصيين المعنيين.

المادة 54/ يخضع الجال الغابوي للمجموعات والخصوصيين لنفس القيود التي يخضع لها الجال المصنف للدولة. في ما يتعلق بالاستصلاحات لغرض الحراثة وطرق استغلال المنتجات الغابوية.

الــــبـاب X: في الحرائق

المادة <u>755</u> يجب أن يراقب بصرامة كل عمل فيه إشعال للنار. مهما كان الغرض من هذا العمل.

Article 47 / L'exploitation du domaine forestier de l'E

tat non affecté à une gestion locale collective ne peut être faite que :

- soit par régie ;
- soit par vente de coupes ;
- soit par permis d'exploitation d'un nombre limité d'arbres, de pièces, de kilogramme, de mètres cubes ou stères.

Article 48 / Les particuliers ne pourront bénéficier d'un permis d'exploitation dans le domaine forestier protégé de l'Etat que lorsqu'ils ont la qualité d'exploitants forestiers, régulièrement immatriculés au début de chaque exercice budgétaire auprès du service régional chargé des forêts.

A cet effet, il sera établi des cartes professionnelles dont les modalités d'attribution seront fixées par décret.

Article 49 / Les permis d'exploitation doivent contenir les informations suivantes :

- l'identification du bénéficiaire ;
- les coordonnées géographiques exactes de l'endroit visé;
- le produit et la quantité autorisés ;
- le délai de validité de l'autorisation.

Titre VIII: Circulation des Produits Forestiers

Article 50 / Tout produit forestier, circulant d'un point à un autre du territoire national hors du cadre d'exercice des droits d'usage définis à l'article 34 ci-dessus, sera accompagné d'un permis de circulation. Le permis de circulation est gratuit et sera délivré à toute personne présentant un permis d'exploiter. Il portera la désignation, la quantité du produit et la durée de validité. Ces renseignements seront également portés au dos du permis d'exploitation jusqu'à épuisement des quantités autorisées par le permis d'exploitation.

<u>Article 51/</u> Tout transporteur sollicité par un exploitant pour transporter un produit forestier doit exiger un permis de circulation, faute de quoi il encourt les mêmes sanctions que l'exploitant.

Article 52 / Aucune livraison de bois ou de charbon de bois ou de tout autre produit forestier à un service public ou à un particulier ne sera autorisée sans remise d'un permis de circulation, destiné au service chargé des forêts qui délivrera en échange, s'il y a lieu, un certificat de dépôt.

Titre IX : Du Domaine des Collectivités et des Particuliers

<u>Article 53/</u> Sont considérés comme faisant partie du domaine forestier des collectivités et des particuliers, les périmètres reboisés par ces collectivités ou ces particuliers, ainsi que les lieux protégés par les collectivités dans un but social. Ces périmètres seront signalés à l'autorité administrative qui en déterminera les

limites précises et les fera immatriculer au nom des collectivités ou des particuliers concernés.

<u>Article 54/</u> Le domaine forestier des collectivités et des particuliers est soumis aux mêmes restrictions que le domaine classé de l'Etat en ce qui concerne les défrichements et les méthodes d'exploitation des produits forestiers.

Titre X : Des Feux de Brousse

Article 55/ Toute opération de mise à feu dans quelque but que ce soit devra être strictement contrôlée.

En cas de déclenchement des feux de brousse, ou de leur extension, les auteurs ou les personnes civilement responsables seront passibles des peines prévues à la présente loi.

Article 56/ II est strictement interdit d'abandonner un feu non éteint susceptible de se communiquer aux herbages.

Il est interdit d'allumer des feux en dehors des habitations et des bâtiments d'exploitation, à l'intérieur et à distance de 500 mètres des forêts classées.

En cas de déclenchement des feux de brousse, les dispositions de l'alinéa 2 de l'article 55 s'appliquent.

<u>Article 57/</u> Quiconque n'aura pas obtempéré à une réquisition faite en vue de combattre un incendie de forêts ou menaçant la forêt sera puni des peines prévues à l'article 79 de la présente loi.

Titre XI : Répressions des infractions Section I : Procédure Chapitre I : Recherche et Constatation des infractions

Article 58/ Les infractions aux dispositions de la présente loi et à ses textes d'application sont constatées et recherchées par les agents habilités et les agents forestiers du Ministère chargé des forêts, par tous les officiers de la police judiciaire ou par tout autre agent légalement habilité.

Les agents habilités et les agents forestiers du Ministère chargé des forêts mentionnés ci-dessus doivent prêter serment devant la cour d'appel territorialement compétente à la requête du Ministre chargé des forêts pour exercer légalement leurs fonctions.

Article 59/Les agents forestier du Ministère chargé des forêts, tous les officiers de la police judiciaire ou tout autre agent légalement habilité peuvent s'introduire dans les dépôts, scieries et chantiers de construction pour exercer leur contrôle. Toutefois, les agents forestiers du Ministère chargé des forêts et las agents légalement habilités ne pourront s'introduire dans les maisons, cours et enclos si ce n'est sur réquisition

وفي حالة إشعال للنار. أو امتدادها، فإنّ الفاعلين أو الأشخاص المسؤولين مدنيا سيتعرضون للعقوبات المقررة في هذا القانون.

المادة 56/ يمنع منعا باتا ترك نار غير مطفأة. يمكن أن تنتقل إلى الكلاِ.

يحظر إشعال النار خارج المساكن ومباني الاستغلال في داخل الغابات المصنفة وعلى بعد 500 متر منها.

وفي حالة إشعال للنار. أو امتدادها. فإن الفاعلين أو الأشخاص المسؤولين مدنيا سيتعرضون للعقوبات المقررة في هذا القانون.

المادة 75/ كل شخص يرفض الامتثال لانتداب من أجل إطفاء حريق في غابة أو يهدد غابة. سيعاقب طبقا للمادة 87 من هذا القانون.

الــــباب XI : في ردع الانتهاكات

الـــــقســــم ا : في الإجراءات الفــــصـــل ا: في البحث عن الانتهاكات ومعاينتها

<u>اللادة 58</u> تلاحظ وتستقصى الانتهاكات لأحكام هذا القانون من قبل الوكلاء الغابويين التابعين للوزارة المكلفة بالغابات. ومن قبل جميع ضباط الشرطة القضائية. ومن قبل أي وكيل آخر مؤهل قانونيا.

يجب على الوكلاء المؤهلين قانونيا والوكلاء الغابويين للوزارة المكلفة بالغابات. المذكورين أعلاه. أن يؤدوا اليمين أمام محكمة الاستئناف الختصة إقليميا. بناء على طلب من الوزير المكلف بالغابات. وذلك من أجل ممارسة وظائفهم بصفة قانونية.

<u>المادة 59</u> الوكلاء الغابويون التابعون للوزارة المكلفة بالغابات. وجميع ضباط الشرطة القضائية. وأي وكيل آخر مؤهلا قانونيا. بمكنهم أن يدخلوا إلى المستودعات وورشات نشر الخشب. وورشات البناء. ليمارسوا فيها المراقبة. ومع ذلك، لا يمكن للوكلاء الغابويين التابعين للوزارة المكلفة بالغابات. ولا للوكلاء المؤهلين قانونيا. أن يدخلوا في البيوت والأفنية والزرائب. إلا بإذن من قاض أو بحضور ضابط من الشرطة القضائية.

ويتمتعون بحرّية النفاذ إلى الأرصفة النهرية والحطات. ويرخص لهم في أن يجوبوا طرق المواصلات. كلّما تطلب عملهم ذلك.

المادة 60/ على الوكلاء الغابويين التابعين للوزارة المكلفة بالغابات. وجميع ضباط الشرطة

القضائية. وأي وكيل آخر مؤهل قانونيا. أن يقودوا إلى وكالة الجمهورية الختصة جميع الجانحين الذين لم يستطيعوا التعرف على هوياتهم. ولهم الحق في طلب المساعدة من القوة العمومية. من أجل ردع الانتهاكات في شأن الغابات. وكذا من أجل البحث عن المنتجات الغابوية المستغلة بصفة جنحية. أو المبيعة تهريبا. أو العابرة انتهاكا لأحكام القانون الحالي. وكذلك من أجل احتجاز هذه المنتجات.

المادة 61/ تثبت الجنح أو الخالفات في الشأن الغابوي بواسطة محاضر.

الـــفـصــل أا: في الحجز والمصادرة

المادة 62/ يقصد بالحجز: الفعل الذي يسسحب من خلاله. مؤقتا. الوكلاء المؤهلون والوكلاء المؤهلون والوكلاء الغابويون التابعون للوزارة المكلفة بالغابات وجميع ضباط الشرطة القضائية أو أي وكيل آخر مؤهل قانونيا. مسن شخص طبيعي أو معنوي. المنتوجات الغابوية موضع الجنحة أو التمتع بها. وكذا بالنسبة لوسائل الاستغلال أو النقل للمنتوجات موضع الجنحة.

يقصد بالمصادرة : النقل النهائي. لصالح الدولة. للمنتوجات الغابوية موضع الجنحة. أو لوسائل الاستغلال أو النقل المحتجزة. وذلك إما تطبيقا لقرار قضائى أو بموجب عقد صلح.

وفي جميع الحالات التي تقتضي مصادرة المنتوجات الغابوية ووسائل استغلالها أو نقلها. فإنّ الحاضر التي ستثبت الانتهاكات ستتضمن احتجاز المنتوجات وكذا وسائل الاستغلال والنقل. وإذا كانت هذه المنتوجات المودعة لديه قد اختفت أو أتلفت بعمل من الخالف أو بخطإ منه. فإن الحاكم المختصة ستحدد قيمتها بغية استرجاعها. دون الإخلال بتعويض الضرر الناتج.

المادة 63/ كل خشب أو منتوج قطع أو قطف دون ترخيص إداري سيحتجز لصالح الدولة.

المادة 64/ بكن للمحاكم أن خكم بمصادرة الأخشاب والمنتوجات المبيعة بانتظام أو الآتية من استغلال غير مرخص. إذا كانت قد استغلت أو نقلت خلافا للشروط المحددة في القانون الحالي.

المادة 65/ كل خشب أو منتوج آت من مصادرة أو استرجاع. سيباع إما عن طريق المزاد العلني أو عن طريق المزاد العلني أو عن طريق التراضي. وذلك لصالح الدولة.

الـــفــصــل ااا: في الدعاوي والمتابعات

اللادة 66/ تمارس أعمال المتابعة من طرف الوزارة المكلفة بالغابات. أو ممثلها الحلي بواسطة النيابة العامة لدى الحكمة الختصة إقليميا. وذلك طبقا للقواعد العامة في مجال الاختصاص. يحق للوكلاء الغابويين التابعين للوزارة المكلفة بالغابات وجميع ضباط الشرطة القضائية أو أي وكيل آخر مؤهل قانونيا ومحلف. أن يعرضوا القضية أمام الحاكم. ويستمع إليهم. لدعم طلباتهم.

d'un juge ou en présence d'un officier de police judiciaire.

Ils ont libre accès sur les quais fluviaux, dans les gares et sont autorisés à parcourir librement les voies de communication chaque fois que le service l'exige.

Article 60/ Les agents forestiers du Ministère chargé des forêts, tous les officiers de la police judiciaire ou tout autre agent légalement habilités conduisent devant le parquet compétent tous les délinquants dont ils ne peuvent s'assurer de l'identité. Ils ont droit de requérir la force publique pour la répression des infractions en matière forestière, ainsi que pour la recherche et la saisie des produits forestiers exploités en délit, vendus en fraude, ou circulant en infraction aux dispositions de la présence loi.

Article 61/ Les délits ou contraventions en matière forestière sont constatés par procès verbaux.

Chapitre II: Confiscation -Saisie

Article 62/ On entend par saisie, l'acte par lequel les agents habilités et les agents forestiers du Ministère chargé des forêts, tous les officiers de la police judiciaire ou tout autre agent légalement habilité retirent provisoirement à une personne physique ou morale l'usage ou la jouissance de produits forestiers délictueux ou des moyens d'exploitation ou de transport de produits délictueux.

On entend par confiscation, le transfert définitif au profit de l'Etat, des produits forestiers délictueux ou des moyens d'exploitation ou de transport saisis et ce, soit en application d'une décision de justice, soit par transaction.

Dans tous les cas où il y a matière à confiscation de produits forestiers ainsi que les moyens d'exploitation et de transport, les procès verbaux qui constateront l'infraction comporteront la saisie des dits produits ainsi que les moyens d'exploitation et de transport. Si ceux-ci, mis à sa garde, ont disparu ou ont été endommagés par l'action ou la faute du contrevenant, les tribunaux compétents en détermineront la pâleur à charge de restitution, sans préjudice du dommage occasionné.

<u>Article 63/</u> Tout bois et/ou produit abattus ou récoltés sans autorisation administrative seront saisis au profit de l'Etat.

Article 64/ Les tribunaux pourront prononcer la confiscation des bois et produits régulièrement achetés ou provenant d'exploitation autorisée mais qui auront été exploités ou transportés en dehors des conditions fixées par la présente loi.

Article 65/ Tout bois et/ou produit provenant de confiscation ou restitution, seront vendus, soit par voie d'adjudication publique, soit de gré à gré, au profit de l'Etat.

Chapitre III: Actions et poursuites

Article 66/ Les actions de poursuites sont exercées soit par le Ministère chargé des forêts ou son représentant local par l'intermédiaire du Ministère Public près du

tribunal territorialement compétent, suivant les règles générales de compétence sans préjudice du droit qui appartient au Ministère Public.

Les agents forestiers du Ministère chargé des forêts, tous les officiers de la police judiciaire ou tout autre agent légalement habilités ont le droit d'exposer l'affaire devant le tribunal et sont entendus à l'appui de leurs conclusions. Ils siègent à la suite du procureur et des substituts.

Article 67/ Les jugements en matière forestière seront notifiés au Ministère en charge des forêts.

Celui-ci concurremment avec le Ministère Public peut interjeter appel des jugements en premier ressort.

Il peut aussi concurremment avec le Ministère Public, se pourvoir en cassation contre les arrêts et jugement en dernier ressort.

Article 68/ A défaut de la présence d'un huissier, tous les agents habilités et les agents forestiers du Ministère chargé des forêts, tous les officiers de la police judiciaire ou tout autre agent légalement habilité pourront faire, pour toutes les affaires relatives à la police forestière, tous exploits ou autres actes de justice sous l'entière responsabilité du juge territorialement compétent.

Section II : Infractions et Pénalités 1 Chapitre I : Transaction

Article 69/ Les agents forestiers du Ministère chargé des forêts, tous les officiers de la police judiciaire ou tout autre agent légalement habilité peuvent transiger avant jugement définitif sur les délits en matière forestière dans les conditions qui seront fixées par décret. Ils devront adresser au procureur ou au tribunal, s'ils sont saisis et au Ministère chargé des forêts les volets de la transaction qu'ils auront consentie.

<u>Article 70/</u> Le montant des transactions consenties doit être acquitté dans les délais fixés dans l'acte de transaction, n'excédant pas deux mois. L'action publique est éteinte par l'exécution de la transaction.

Chapitre II : Dispositions Pénales

Article 71/ Tout contrevenant aux dispositions des articles 48, 50, 51 et 52 cidessus, verra le produit des exploitations confisqué et sera puni d'une amende de 20.000 UM à 2.000.000 UM et d'un emprisonnement de 2 à 4 mois ou de l'une de ces deux peines seulement sans préjudice des dommages intérêts.

En cas d'exploitation à caractère commercial, en plus de la confiscation du produit, le délit est puni d'une amende de 100.000 UM à 4.000.000 UM et d'un emprisonnement de 4 à 6 mois ou de l'une de ces deux peines seulement.

Lorsque l'infraction porte sur le bois et le charbon de bois, l'amende ne peut être inférieure à 500.000 UM.

ويجلسون خلف وكيل الجمهورية والمدّعين العامّين.

المادة 67/ تبلّغ الأحكام الصادرة في الشأن الغابوي إلى الوزارة المكلفة بالغابات. ويمكن للوزارة. بالاشتراك مع النيابة العامة. أن تطلب استئناف الأحكام الابتدائية.

ويحق للوزارة المكلفة بالغابات أيضا بالاشتراك مع النيابة العامة أن تلجأ إلى الحكمة لنقض القرارات والأحكام. على وجه نهائى.

اللادة 68/ في حالة عدم وجود عدل مقرر. يمكن لجميع الوكلاء الغابويين التابعين للوزارة المكلفة بالغابات. وجميع ضباط الشرطة القضائية وأي وكيل آخر مؤهل قانونيا ومحلف. أن ينجزوا جميع المحررات العدلية. في ما يتعلق بحراسة الغابات. وذلك خت المسؤولية الكاملة للقاضي الختص ترابيا.

اللام 69/ الوكلاء الغابويون التابعون للوزارة المكلفة بالغابات. وجميع ضباط الشرطة القضائية وأي وكيل آخر مؤهل قانونيا ومحلف. يستطيعون المصالحة قبل صدور حكم نهائي في ما يتعلق بالجنح في الشأن الغابوي. وذلك حسب الشروط التي ستحدد بواسطة مرسوم. ويجب عليهم أن يوجهوا إلى الوزارة المكلفة بالغابات جوانب الصلح الذي أبرموه. على أن خيل الوزارة نسخة من هذه الحاضر إلى وكيل الجمهورية أو إلى الحكمة في حالة تعهدهما.

المادة 70/ يجب أن يسدد المبلغ المترتب عن الصلح المبرم في الآجال المحددة في وثيقة الصلح على أن لا تتعدى شهرين. وإلا سيتم القيام بالمتابعة. تنقضي الدعوى العمومية بتنفيذ كافة بنود الصلح.

الـــفـصل اا: أحكام جزائية

المادة 71/ كل منتهك لأحكام المواد 48 و 50 و 51 و52 أعلاه. سيتعرض لمصادرة منتوج الاستغلال. وسيعاقب بغرامة من 2000000 إلى 2000000 أوقية. وبسجن من شهرين إلى 6 أشهر أو بإحدى العقوبتين فقط. دون الإخلال بالتعويض عن الأضرار.

وفي حالة استغلال ذي طابع تجاري. علاوة على مصادرة المنتوج. تعاقب الجنحة بغرامة من 100.000 إلى 4.000.000 أوقية وبسجن من 4 أشهر إلى 6 أشهر. أو بإحدى العقوبتين فقط.

عندما يتعلق الانتهاك بالفحم أو الخشب. لا يمكن أن تقلّ الغرامة عن 500.000 أوقية.

المادة $\frac{72}{7}$ كل مستغل لقطوع جَاوز كمية المنتوج المسموح بها. وكل مشتر لقطوع تأكد أنه قطع أو قطف منتوجات من غير تلك المسموح بها. سيعاقب بسجن من سنة إلى 3 سنوات وبغرامة من 500.000 إلى 2.000.000 أوقية. أو بإحدى العقوبتين فقط.

ويعاقب كلاهما بنفس العقوبات. في حالة ممارسة الغش من أجل التحايل على دفع الضرائب أو الإتاوات المستحقة.

المادة 73/ كل من تسبب في حريق في غابة — عن طيش أو إهمال أو سهو أو عدم مراعاة للنظم – سيعاقب بغرامة من 50.000 إلي 3.000.000 أوقية. وبسجن من شهرين إلي سنتين. أو بإحدى العقوبتين فقط.

ومع ذلك، إذا كان الحريق متعمدا لمصلحة شخصية سيحكم بالحد الأقصى لعقوبة السجن.

اللدة 74/ في حالة حريق متعمد لقصد إجرامي في غابة، تطبق عليه أحكام المدونة الجنائية.

إذا نجم عن هذا الحريق زهوق أرواح بشرية، تطبق عليه أحكام المدونة الجنائية.

المادة 75/ في حالة ما إذا تسبب الحريق في أضرار بالمراعي. سيعاقب المنتهك بالعقوبات الواردة في المادتين 73 و 74 أعلاه. ومع ذلك. لا يمكن أن تقل العقوبة عن 6 أشهر من السجن. دون الإخلال بتعويض الخسائر.

المادة 76/ ملاك الحيوانات التي وجدت في الجال الغابوي المصنف المغلق أمام العبور سيعاقبون. دون الإخلال بتعويض الخسائر المحتملة، بغرامة:

- من 500 إلى 1000 أوقية عن كل رأس من الإبل والبقر والخيل والحمير:
 - · من 50 إلى 100 أوقية عن كل رأس من الغنم.

المادة 77/ كل شخص قام باستصلاح لغرض الحراثة في المجال المحمي دون ترخيص. سيعاقب بغرامة من 5000 إلى 15.000 أوقية عن كل شجرة مقطوعة.

إذا كان الاستصلاح واقعا في الجال المصنف، تضاعف العقوبة، دون الإخلال بالتعويض عن الخسائر.

الفصال ااا: انتهاكات مختلفة

المادة 78/ كل من أتلف أو نقل أو أخفى معلمة أو علامة أو سياجا — عن قصد. كلّيا أو جزئيا — إذا كانت هذه الأشياء موضوعة لمعرفة حدود الغابات المصنفة ومساحات الحماية والتشجير سيعاقب بغرامة من 20.000 إلى 1.000.000 أوقية وبسجن من 6 أشهر إلى سنتين. أو بإحدى العقوبتين فقط. دون الإخلال بالتعويض عن الأضرار وإعادة المواضع إلى حالتها السابقة.

Article 72/ Tout exploitant de coupes ayant dépassé la quantité de produit autorisée et tout acheteur de coupes convaincu d'avoir abattu ou récolté d'autre produits que ceux ayant été autorisés, sera puni d'un emprisonnement de 1 à 3 ans et d'une amende de 500.000 UM à 2.000.000 UM ou de l'une de ces deux peines seulement.

Il est puni des mêmes peines s'il se livre à des manœuvres frauduleuses quelconques tendant à ne pas payer les taxes ou redevances dues.

<u>Article 73/</u> Quiconque aura, par imprudence, négligence, inattention, inobservation des règlements, causé un incendie dans une forêt, sera puni d'une amende de 50.000 à 3.000.000 UM et d'un emprisonnement de 2 mois à 2 ans ou de l'une de ces deux peines seulement.

Toutefois, si l'incendie a été allumé volontairement dans un intérêt personnel, la peine maximale d'emprisonnement sera prononcée.

Article 74 / En cas d'incendie volontaire allumé dans une intention criminelle, dans une forêt, les dispositions du Code Pénal, seront applicables.

Si cet incendie a causé des pertes de vies humaines, les dispositions du Code Pénal seront applicables.

<u>Article 75/</u> Dans le cas de feux ayant causé des dégâts aux pâturages, le contrevenant sera passible des peines prévues aux articles 73 et 74 ci-dessus. Toutefois, le minimum de la peine ne pourra être inférieur à 6 mois d'emprisonnement sans préjudice des dommages intérêts.

<u>Article 76 /</u> Les propriétaires d'animaux trouvés dans le domaine forestier classé et non ouvert au parcours seront, sans préjudice s'il y'a lieu des dommages intérêts, punis d'une amende de :

- 500 à 1.000 UM par tête de camelin, bovin, équin et asin ;
- 5 0 à 100 UM par tête de caprins et ovins.

<u>Article 77/</u> Quiconque aura défriché sans y avoir été autorisé dans le domaine protégé sera puni d'une amende de 5.000 à 15.000 UM par arbre coupé. Si le défrichement a lieu dans le domaine classé, la peine sera portée au double sans préjudice des dommages intérêts.

Chapitre III: Infractions Diverses

Article 78/ Quiconque aura volontairement détruit, déplacé ou fait disparaître tout ou parties de bornes, marques ou clôture servant à limiter les forêts classées, périmètres de protection et de reboisement, sera puni d'une amende de 20.000 à 1.000.000 UM et d'un emprisonnement de 6 mois à 2 ans ou de l'une de ces deux peines seulement sans préjudice des dommages -intérêts et de la remise en état des lieux.

Article 79 / Quiconque aura mis volontairement obstacle à l'accomplissement des devoirs des agents du service en charge de la forêt sera puni d'une amende de 50.000 à 400.000 UM et d'un emprisonnement de 6 à 12 mois ou de l'une de ces deux peines seulement sans préjudice des cas constituant la rébellion. Les mêmes peines sont infligées à quiconque n'aura pas obtempéré à une réquisition faite pour combattre un incendie de forêt ou menaçant la forêt.

Article 80/ Sous réserve des droits d'usage, toute extraction ou enlèvement non autorisé de pierres, sable, tourbe, terre, gazon, feuilles et en général de tout produit des forêts classées autres que ceux énumérés à l'article 46 de la présente loi. donnera lieu à une amende de 10.000 à 50.000 UM. En cas de récidive, il pourra être prononcé une peine d'emprisonnement de 15 jours à 3 mois.

Article 81/ Dans le cas où il y'a eu dommages intérêts, le montant de ceux-ci ne pourra être inférieur à celui de l'amende prononcée par le tribunal.

Article 82 / Les pères et tuteurs sont civilement responsables des délits et contraventions commis par leurs enfants mineurs et pupilles.

Article 83 / En cas de récidive, le maximum de l'amende sera toujours appliqué. Article 84/ La présente loi sera publiée suivant la procédure d'urgence et exécutée comme loi de l'état.



المادة 79/ كل من يعرقل عن قصد مارسة وكلاء المصلحة المكلفة بالغابات لواجباتهم. سيعاقب بغرامة من 50.000 إلى 400.000 أوقية، وبسجن من 6 أشهر إلى 12 شهرا أو بإحدى العقوبتين فقط. دون الإخلال بالحالات المشكلة للعصبان. ويتعرض لنفس العقوبات كل من لم متثل لانتداب من أجل مكافحة حريق في غابة أو يهدد غابة.

المادة 80/ مع مراعاة حقوق الاستغلال والاستخدام. فإن أيّ استخراج أو انتزاع غير مرخص للأحجار والرمل و"التورب" والتراب والعشب والأوراق. وعموما جميع منتوجات الغابات المصنفة غير تلك المعددة في المادة 46 من القانون الحالي. سييفضي إلى غرامة من 10.000 إلى 50.000 أوقية. وفي حالة العود. مكن أن يحكم بعقوبة سجن من 15 يوما إلى 3 أشهر.

المادة 81/ في حالة التعويض عن الأضرار لا يمكن أن يقلُّ مبلغ هذا التعويض عن مبلغ الغرامة التى حكمت بها الحكمة.

اللادة 82/ إن الآباء والأوصياء مسؤولون مدنيا عن الجنح والخالفات التي يرتكبها أطفالهم القصّر أو الأبتام تحت وصابتهم.

المادة 83/ في حالة العود، يطبق الحدّ الأعلى للغرامة، دوما.

المادة 84/ سينشر هذا القانون حسب طرق الاستعجال وينفذ كقانون للدولة.

نواكشوط، في 18 سبتمبر 2007

سيدى محمد ولد الشي





641

شرف _ إخاء _ عدل

- مع**تتن ج**ر

- معم

- رم

مرسوم رقم 104 – 2009 / وأ يتضمن تطبيق القانون رقم 2007 – 055 الذي يلغى ويحل محل القانون رقم 1997 – 007 الصـــــادر بتاريخ 20 يناير 1997، المتضمن مدونة الغابات

إنّ الوزير الأول،

بعد الإطلاع على:

- دستور 20 يوليو 1991 المثبت والمعدل بالقانون الدستوري رقم -014 2006 الصادر بتاريخ 12 يوليو 2006 :
- الأمر الدستوري رقم 200-2008 الصادر بتاريخ 13 أغشت 2008 والمنظم للسلطات المؤقة للمجلس الأعلى للدولة :
- القانون رقم055-2007 الصادر بتاريخ 18 سبتمبر 2007 الذي يلغى ويحل محل القانون رقم 1997-199 الصادر بتاريخ 20 يناير 1997 المتضمن مدونة الغابات :
 - القانون رقيم 030-2005 الصادر بتاريخ 02 فيرابر2005 المتضمن مدونة المياه ؛
 - القانون رقم 2000 044 الصادر بتاريخ 26 يوليو 2000 المتضمن للمدونة الرعوبة ؛
 - القانون الإطاري رقم 455-2000 والصادر بتاريخ 26 يوليو 2000 المتضمن مدونة البيئة؛
- القانون رقم 1964 908 الصادر بتاريخ 8 يونيو 1964 المتعلق بالرابطات والنصوص المعدلة
- القانون رقم -1997 006 الصادر بتاريخ 20 يناير 1997. الذي يلغي ويحل محل القانون رقم
 - -1975 003 الصادر بتاريخ 15 يناير 1975 المتضمن مدونة الصيد البرى وحماية الطبيعة :
- الأمر القانوني رقم 127-1983 الصادر بتاريخ 5 يونيو 1983 والمتضمن إعادة التنظيم العقاري والأملاك العمومية :
- الأمر القانوني رقم -1987 289 الصادر بتاريخ 20 أكتوبر 1987 الذي يلغى ويحل محل المرسوم رقم 34-1986 المنشئ للبلديات :
- الأمر القانوني رقم 165-1980 الصادر بتاريخ 17 يوليو 1980 المتضمن تقنين خويل الملكية للأملاك المنقولة من الجال الخصوصي للدولة ؛
- المرسوم رقم 2007 157 والصادر بتاريخ 06 سبتمبر 2007 المتعلق بمجلس الوزراء وصلاحيات الوزير الأول والوزراء :
- المرسوم رقم -190 2008/ وأ الصادر بتاريخ 19 أكتوبر 2008 الحدد لصلاحيات الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكنية لقطاعه :
 - المرسوم رقم 150-2008 الصادر بتاريخ 14 أغشت 2008 المتضمن تعيين الوزير الأول ؛



. . . .

CF

Décret portant application de la loi 2007-055 abrogeant et remplaçant la loi 97-007 du 20 janvier 1997 portant code forestier

Le Premier Ministre.

- Vu la Constitution du 20 juillet 1991, rétablie et modifiée par la Loi constitutionnelle n° 2006-014 du 12 juillet 2006,
- Vul'ordonnance constitutionnelle n° 2008-002 du 13 août 2008 régissant les pouvoirs provisoires du haut Conseil d'Etat,
- Vu la Loi n° 2007-055 du 18 septembre 2007 abrogeant et remplaçant la loi 097-007 du 20 janvier 1997 portant code forestier.
- Vu la Loi n° 2005-030 du 02 février 2005 portant code de l'eau.
- Vu la Loi n° 2000-044 du 26 juillet 2000 portant code pastoral.
- Vu la Loi Cadre n° 2000-045 du 26 juillet 2000 portant code de l'environnement.
- Vu la Loi n° 64 098 du 8 juin 1964 relative aux associations et les textes modificatifs.
- Vu la Loi n° 97-006 du 20 janvier 1997 abrogeant et remplaçant la Loi n° 75-003 du 15 Janvier 1975 portant code de la chasse et de la protection de la nature.
- Vu l'Ordonnance 83-127 du 5 juin 1983 portant réorganisation foncière et domaniale.
- Vu l'Ordonnance n° 87-289 du 20 octobre 1987 abrogeant et remplaçant l'Ordonnance n° 86-34 instituant les communes.
- Vu l'Ordonnance n° 80-165 du 17 juillet 1980 portant réglementation de l'aliénation des biens mobiliers du domaine privé de l'Etat.
- Vu le Décret n°157-07 du 6 septembre 2007 relatif au Conseil des Ministres et aux attributions du Premier Ministre et des Ministres.
- Vu le Décret n° 2008-150 du 14 août 2008 portant nomination du Premier Ministre.
- Vu le Décret n°2008-190/PM du 19 octobre 2008 fixant les attributions du Ministère Délègue auprès du Premier Ministre chargé de l'Environnement et du Développement Durable et l'Organisation de l'Administration Centrale de son Département.
- Vu le Décret n° 159-2008 du 31 Août 2008 portant nomination des membres du Gouvernement.
- · Vu le Décret n°2004-024 du 16 mars 2004 portant application du code pastoral.

Le Conseil des Ministres entendu le 5 Mars 2009

DECRETE

Article PREMIER

Le présent décret qui vient en application des dispositions de la loi 2007-055 du 18 septembre 2007 portant code forestier a pour objet de définir les modalités et les conditions de transfert et de délégation des droits d'exploitation du domaine forestier de l'Etat, de l'exploitation des produits forestiers et de préciser la réglementation en matière de défrichement et de classement des forêts.

TITRE I : DU TRANSFERT DES DROITS D'EXPLOITATION DU DOMAINE FORESTIER DE L'ETAT

<u>Article 2 /</u> A l'exception du domaine forestier classé de l'Etat, l'exercice des droits d'exploitation des forêts et des terres à vocation forestière peut être transféré pour une durée ne dépassant pas dix ans renouvelables aux collectivités locales.

<u>Article 3 /</u> Les droits d'exploitation sont tous les droits portant sur la gestion de la foret ou des terres à vocation forestière. Ils comprennent les droits sur l'utilisation, la restauration et la protection des ressources naturelles ainsi que les droits d'accès tel que définis dans le plan d'aménagement simplifié (plan de gestion) et/ou le cahier de charges.

<u>Article 4</u>/ Il est crée au niveau de chaque Moughataa une Commission chargée d'étudier les demandes de transfert des droits d'exploitation des forêts et des terres à vocation forestière.

Article 5 / La Commission de la Moughataa chargée d'étudier les demandes de transfert des droits d'exploitation des forêts et des terres à vocation forestière:

- donne un avis sur les demandes de transfert des forêts et des terres à vocation forestière aux collectivités locales,
- approuve la délimitation géographique des espaces dont les droits d'exploitation font l'objet de la demande de transfert,
- approuve le cahier des charges relatif audit transfert.

Article 6 / La commission de la Moughataa se compose comme suit :

Président : Hakem

Membres:

- le représentant régional du Ministère chargé des forêts
- le représentant régional du Ministère charge de l'agriculture
- le représentant régional du Ministère chargé de l'élevage
- le représentant régional du Ministère charge de l'aménagement du territoire
- le représentant régional du service des domaines
- un représentant des associations impliquées dans la gestion des

- المرسوم رقم 159-2008 الصادر بتاريخ 31 أغشت 2008 المتضمن تعيين أعضاء الحكومة ؛
- المرسوم رقم 2004 024 الصادر بتاريخ 16 مارس 2004 المتضمن تطبيق المدونة الرعوية.

وبعد استماع مجلس الوزراء. بتاريخ 05 مارس 2009.

يرســــــه :

المادة الأولى/ يهدف هذا المرسوم — الذي يأتي تطبيقا لأحكام القانون 2007\055 الصادر بتاريخ 18 سبتمبر 2007 المتضمن مدونة الغابات — إلى تحديد إجراءات وشروط نقل وتفويض حقوق استغلال المنتجات الغابوية، وتفصيل النظم في مجال استصلاح وتصنيف الغابات.

الباب الأول: في نقل حقوق استغلال الجال الغابوي للدولة

المادة 2/ في ما عدا الجال الغابوي المصنف التابع للدولة. فإنّ مارسة حقوق استغلال الغابات والأراضي ذات الطابع الغابوي يمكن أن تنقل إلى الجموعات الخلية. لمدة لا تتجاوز عشر سنوات قابلة للتجديد.

الله 5/ حقوق الاستغلال هي جميع الحقوق المتعلقة بتسيير الغابات أو الأراضي ذات الطابع الغابوي. وهي تشمل الحقوق على استغلال واستعادة وحماية الموارد الطبيعية. فضلا عن حقوق الولوج. كما هي محددة في خطة التهيئة المبسطة (خطة التسيير). و\أو في دفتر الشروط.

المادة <u>/ المادة / المناعلي مستوى كل مقاطعة لجنة تكلف بدراسة طلبات نقل حقوق استغلال الغابات</u> و الأراضي ذات الطابع الغابوي.

المادة 5/ المناطعة المكلفة بدراسة طلبات نقل حقوق استغلال الأراضي ذات الطابع الغابوي مخولة لما يلى :

- إبداء الرأي حول طلبات نقل حقوق استغلال الغابات والأراضي ذات الطابع الغابوي إلى الجماعات الحلية :
 - المصادقة على ضبط الحدود الجغرافية للمجالات موضع الطلبات المتعلقة بنقل
 حقوق الاستغلال؛
 - _ اعتماد دفتر الشروط المتعلق بالنقل المذكور.

اللادة 6/ تتشكل لجنة المقاطعة على النحو التالي :

الرئيس: الحاكم

الأعضاء:

- _ المثل الجهوى للوزارة المكلفة بالغابات ؛
- _ الممثل الجهوى للوزارة المكلفة بالزراعة ؛
- _ الممثل الجهوى للوزارة المكلفة بالتنمية الحيوانية ؛
- _ الممثل الجهوى للوزارة المكلفة بالاستصلاح الترابى؛
 - المثل الجهوى لمصلحة العقارات ؛
- _ مثل عن رابطات تسيير الموارد الطبيعية المعنية.

ومكن للعمدة أو العمد الختصين ترابيا أن يحضروا بصفة مراقبين.

بعد توجيه دعوة أولى. وفي حال عدم القدرة على جمع الأغلبية البسيطة من أعضاء اللجنة. يمكن للجنة أن تداول بصفة صحيحة إثر اجتماع ثان. إذا حضره على الأقل رئيس اللجنة والممثل الجهوي للوزارة المكلفة بالغابات.

المادة 7/ قرار نقل حقوق استغلال الغابات والأراضي ذات الطابع الغابوي إلى الجموعات الحلية يتخذ من طرف حاكم المقاطعة التى توجد فيها الغابة المذكورة أو الأرض ذات الطابع الغابوي.

يتخذ القرار بواسطة مقرر, بعد موافقة لجنة المقاطعة التي أحيل إليها الملف المعدّ من طرف المجموعة المحلية عن طريق رئيس المصلحة الجهوية المكلفة بالغابات. ويلزم رئيس المصلحة الجهوية المكلفة بالغابات بتقديم ملف النقل إلى رئيس لجنة المقاطعة. في فترة لا تتجاوز تسعين (90) يوما اعتبارا من تاريخ استلام الملف.

يتولَّى رئيس لجنة المقاطعة دعوة اللجنة للانعقاد.

بحب أن بشمل ملف النقل العناصر التالية :

- طلبا مبررا من الجموعة الحلية ؛
- نسخة من محضر اجتماع الجلس البلدي القاضي بالمصادقة على طلب النقل(طلب والتزام الرابطة) ؛
- رسما يوضح الحدود ذات المرجع الجغرافي أو المعالم الطبيعية للمجال موضع الطلب.

الباب II : في تفويض حقوق الاستغلال

الجُموعات الحُلية التي نقل إليها الحاكم الختص ترابيا حقوق استغلال الغابات والأراضي ذات الطابع الغابوي العابوي العابوي

ressources naturelles concernées.

Le(s) maire(s) territorialement compétent(s) peut (peuvent) assister en qualité d'observateur.

Après une première convocation et à défaut de pouvoir réunir la majorité simple des membres de la commission, celle-ci peut valablement délibérer à l'issue d'une deuxième réunion à laquelle assistent au moins le président et le représentant régional du Ministère chargé des forêts.

Article 7/ La décision de transfert aux collectivités locales des droits d'exploitation des forêts et des terres à vocation forestière est prise par le Hakem de la Moughataa sur le territoire de laquelle ladite forêt ou ladite terre à vocation forestière se trouve.

La décision est prise par arrêté après avis favorable de la Commission de la Moughataa. La demande de transfert formulée par la collectivité locale est soumise par le

représentant régional du Ministère chargé des forêts au président de la Commission de la Moughataa au plus tard 90 jours à partir du jour de la réception du dossier. Le président de la. Commission convoque en réunion la Commission de la Moughataa.

Le dossier de demande de transfert doit contenir les éléments suivants :

- Une demande motivée de la collectivité locale,
- Une copie du procès verbal de la réunion du conseil municipal portant approbation de la demande de transfert (demande et engagement des associations)
- Un croquis portant les limites géo référenciées ou des repères naturels de l'espace objet de la demande.

TITRE II: DE LA DÉLÉGATION DES DROITS D'EXPLOITATION

Article 8/ Les collectivités locales peuvent déléguer la gestion ces droits d'exploitation à des particuliers notamment les associations impliquées dans la gestion des forêts et des terres à vocation forestière.

La délégation de la gestion des forêts et des terres, à vocation forestière est accordée aux particuliers notamment aux associations impliquées dans la gestion des ressources naturelles présentant des garanties de bonne gestion et qui s'engagent à respecter le cahier des charges cl à ne pas individualiser la gestion forestière qui leur sera déléguée.

La décision de délégation est prise par délibération du conseil municipal et formalisée par arrêté du maire concerne sur la base d'un dossier présenté par une association légalement reconnue.

Dans le cas d'espace intercommunal cette décision est prise par délibération de chacun des conseils municipaux concernés et formalisée en cas d'accord par un arrêté conjoint des maires territorialement compétents.

Article 9/ On entend par délégation des droits d'exploitation des forêts et des terres à vocation forestière la mise à profit de ces droits par les collectivités locales aux

particuliers, notamment les associations impliquées dans la gestion des ressources naturelles.

L'exercice, par un membre de l'association ou par un tiers, des droits d'exploitation de tout espace dont la gestion a été déléguée est soumis à l'autorisation de l'association impliquée dans la gestion des ressources naturelles.

Toutefois, cette délégation de l'exercice des droits d'exploitation ne constitue nullement une appropriation foncière de l'espace.

Article 10/ La délégation des droits d'exploitation des forêts ou de parcelles de forêts et des terres à vocation forestière doit se faire sur la base d'une convention dite « convention locale de gestion des ressources naturelles » établie entre les membres de l'association impliquée dans la gestion des ressources naturelles et validée par délibération en conseil municipal.

Ladite convention locale de gestion des ressources naturelles est un dispositif de règles de gestion consensuelles entre les usagers qui précisent notamment les conditions d'accès, d'utilisation et de contrôle des ressources naturelles dont la gestion a été déléguée à l'association.

Article 11 / Les associations adressent aux maires des communes concernées des demandes de délégation de mandat de gestion des espaces forestiers objet d'un transfert. Cette demande est accompagnée

- du statut et du règlement intérieur de l'association,
- de ta liste des membres du bureau exécutif,
- du récépissé de reconnaissance,
- du croquis portant les limites géo référenciées ou repères naturels de l'espace objet de la demande,
- d'un dispositif de règle de gestion, dite « convention locale de gestion des ressources naturelles ».

Article 12 / Les associations impliquées dans la gestion des ressources naturelles auxquelles il a été délégué la gestion des forêts et des terres à vocation forestière disposent des revenus générés par ['exercice de ces droits dont une partie sera utilisée pour la restauration de l'espace délégué.

L'association verse 5 % des recettes issus de la commercialisation des produits forestiers à la collectivité locale qui a délégué les droits d'exploitation.

Article 13 / Dans les espaces dont la gestion a été déléguée selon la procédure ci-dessus décrite, les droits d'exploitation ainsi que les montants des contributions aux efforts de la surveillance de la forêt reviennent à l'association impliquée dans la gestion de ressources naturelles, bénéficiaire de la délégation.

TITRE III : DE L'EXPLOITATION DES PRODUITS FORESTIERS DANS LE DOMAINE FORESTIER NATIONAL

Article 14/ L'exploitation à but commercial des produits forestiers dans le domaine forestier national non transféré est assujettie à l'acquittement des redevances dont le montant est défini comme suit:

خصوصيين. ولا سيما إلى رابطات تسيير الغابات والأراضي ذات الطابع الغابوي. تفويض تسيير الغابات والأراضي ذات الطابع الغابوي يـمــنـح لرابطات تسيير الموارد الطبيعية التي تقدم ضمانات التسيير الحسن. والتي تلتزم باحترام دفتر الشروط، وبعدم إضفاء صفة الفردية علي التسيير الغابوي الذي سيفوض إليها.

يتخذ قرار التفويض إثر مداولات الجلس البلدي. ويصاغ رسميا في شكل مقرر من لدن العمدة. بناء على الملف المقدم من طرف رابطة معترف بها قانونيا.

في حالة مجال مشترك بين عدة بلديات. يتخذ قرار التفويض إثر مداولات كل واحد من الجالس البلدية المعنية. ويصاغ. إذا حصل الاتفاق. في شكل رسمي عن طريق مقرر مشترك بين العمد الخنصين ترابيا.

المادة 9/ "تفويض حقوق استغلال الغابات والأراضي ذات الطابع الغابوي" يقصد به وضع الجموعات الحلية لهذه الحقوق في صالح الخصوصيين. ولا سيما رابطات تسيير الموارد الطبيعية.

ممارسة عضو من الرابطة أو أحد غيره لحقوق استغلال أي مجال فوِّضَ تسييرُه تـخـضـع لترخيصٍ من الرابطة المعنية.

ومع ذلك، فإنّ هذا التفويض لممارسة حقوق الاستغلال لا يشكل بنانا تمليكا عقاريا للمجال.

المادة 10/ تفويض حقوق استغلال الغابات أو أجزاء من غابات. والأراضي ذات الطابع الغابوي. يجب أن يكون على أساس اتفاقية. تسمّى "الاتفاقية الحلية لتسيير الموارد الطبيعية" تبرم بين أعضاء الرابطة المعنية بتسيير الموارد الطبيعية. وجاز خلال مداولات المجلس البلدي.

الاتفاقية المذكورة عبارة عن جملة من قواعد التسيير التوافقي بين المستخدمين. وخدد فيها. علي وجه الخصوص. شروط ولوج واستغلال ورقابة الموارد الطبيعية التي فوّض بتسييرها للرابطة.

الكادة 11/ توجّه الرابطات - إلى عمد البلديات المعنية - طلبات التفويض لمهمة تسيير الجالات الغابوية موضع النقل. ويرفق الطلب بالعناصر التالية :

- النظام الأساسي والنظام الداخلي للرابطة ؛
 - _ قائمة أعضاء المكتب التنفيذي للرابطة ؛
 - _ وصل الاعتراف ؛
- _ مخطط يوضح الحدود ذات المرجع الجغرافي، أو المعالم الطبيعية للمجال موضع الطلب:
 - _ جملة القواعد التسييرية المسماة بـ"الاتفاقية الحلية لتسيير الموارد الطبيعية".

المادة 12/ رابطات تسيير الموارد الطبيعية التي فوّض إليها تسيير الغابات والأراضي ذات الطابع

الغابوي تتصرف في المداخيل الناجّة عن ممارسة هذه الحقوق. على أن يقتطع جزء من هذه الحقوق لتجديد الجال المفوض تسييره.

تدفع الرابطة 5 % (خمسة بالمائة) من المداخيل الناجّة من تسويق المنتجات الغابوية. لفائدة الجموعة الحلية التي فوّضت حقوق الاستغلال.

للادة 11/ في الجالات التي فوّض تسييرها وفق الإجراءات الموصوفة آنفا. فإنّ حقوق الاستغلال — فضلا عن مبالغ المساهمات في مجهود حراسة الغابة — تعود إلى رابطة تسيير الموارد الطبيعية المستفيدة من التفويض.

الباب ااا: في استغلال المنتجات الغابوية في الجال الغابوي الوطني

المادة 14/ الاستغلال لغرض جاري للمنتجات الغابوية في الجال الغابوي الوطني غير المنقول يخضع لدفع إتاوات يحدد مبلغها على النحو التالي:

سعر الوحدة	الوحدة	طبيعة المنتجات
0002	شجرة	°1) خشب الخدمة - أشجار ميتة في منبتها
522	قطعة	- المحبرة المحب على المبيرة المطرف الكبير من المحبد من المحبد الطرف الكبير من المبير من المبير من المبير من المبيرة (قطرها عند الطرف الكبير من المبيرة (قطرها عند الطرف الكبير من المبيرة (قطرها عند الطرف الكبير من المبيرة
051 57	قطعة قطعة	- مُخَابِط. قصبات. قضبان (قطرها عند الطرف الكبير من 6 إلى 51 سم) إلى 51 سم) - عصيّ. قضبان صغيرة
002 005	مترمكعب قنطار قياسي(001كلغ)	°2) خشب التدفئة والحطب، والفحم - خشب التدفئة (بما في ذلك الحطب) - الفحم - الفحم
001 57 03 03 57 57	كلغ كلغ كلغ كلغ كلغ كلغ	3°)- منتجات القطف - اللحاء المستخدم في الدباغة (من أشجار السنط) - اللحاء المستخدم في صناعة الحبال (من أشجارالبرازيات وآدانسونيا) - أوراق الباوباب (التيدوم) - الصمغ العربي (العلك) - سنوف الدباغة (الصلاحه) وغيرها - سعف نخل اللخب والدوم
05	شبيكة (04 كلغ)	4°) منتجات أخرى: - القش أو التبن

NATURE DES PRODUITS	UNITE	PRIX
1°) Bois de service Arbres morts sur pied Poteaux -pilons et grosses perches de 15 à 25cm de diamètre au gros bout Perches et fourches de 6 ai5 cm au gros bout Petites perches - gaulettes	Arbre pièce	2000 225 150 75
2°) Bois de chauffe et charbon - Bois de chauffage (les bois morts ne faisant pas exception) - Charbon de bois		200 500
3°) Produits de la cueillette - Ecorces de tannerie (mimosacées) - Ecorces pour corderies (Sterculia et Adansonia) - Feuilles de baobab - Gomme arabique - Gousses de tannerie et autres - Rachis de palme de Rônier et doum		100 75 30 30 75 75
4°) Autres produits - Paille	Filet (40kg)	50

Les documents relatifs à l'exploitation dont les carnets de permis d'exploitation ainsi que le permis de circulation à souches sont édités par la direction chargée des forêts pour permettre le contrôle et le suivi de l'exploitation.

TITRE IV: DU PLAN D'AMENAGEMENT SIMPLIFIE DES FORETS

<u>Article 15 /</u> Le plan d'aménagement simplifié de l'espace délégué est un dispositif de gestion simple, facilement applicable et appropriable par les collectivités locales et les associations impliquées dans la gestion des ressources naturelles.

Le plan est élaboré soit par les services régionaux chargé des forêts, la ou les collectivités (a) locale (s) concernée (s) ou l'association impliquée dans la gestion des ressources naturelles concernée.

<u>Article 16 /</u> Le plan d'aménagement simplifié de l'espace délégué détermine l'objectif de l'aménagement et comprend notamment :

- la délimitation de l'espace.
- le zonage du site selon les utilisations,
- la caractérisation de la végétation,
- la démographie des collectivités concernées,
- les règles d'accès et de contrôle de l'utilisation de l'espace,
- l'identification des activités innovantes
- l'outil de suivi et évaluation.

TITRE V : DES PROCEDURES DES DEFRICHEMENTS DANS LE DOMAINE FORESTIER DES COLLECTIVITES ET DES PARTICULIERS

<u>Article17/</u> Tout propriétaire exerce sur ses bois, forêts et terrains à boiser les droits résultants de la propriété dans le respect de l'équilibre écologique qui se traduit dans les principes suivants :

- Sauvegarder et entretenir l'écosystème et les ressources naturelles concernées.
- Tenir compte des caractéristiques propres de la forêt en question.
- Sauvegarder des zones de vie nécessaires à la flore et à la faune.

Il doit en réaliser le boisement, l'aménagement et l'entretien, en vue d'en assurer la rentabilité conformément aux règles d'une gestion durable.

<u>Article 18 /</u> La demande d'autorisation de défrichement est soumise par écrit au Hakem sous couvert du ou des maires territorialement compétents.

La demande doit contenir :

- le nom du bénéficiaire
- les motifs
- les lieux
- la superficie à défricher

الوثائق المتعلقة بالاستغلال — بما في ذلك دفاتر رخص الاستغلال. ورخص العبور ذات الأرومة المرقمة — تصدرها المديرية المكلفة بالغابات. تسهيلا لرقابة الاستغلال ومتابعته.

الباب ١٧: في خطة التهيئة المبسطة للغابات

المادة 15/ خطة التهيئة المبسطة للمجال موضع التفويض عبارة عن أداة تسيير مبسطة سهلة التطبيق والامتلاك من طرف المجموعات المحلية ورابطات تسيير الموارد الطبيعية.

تعدّ الخطة من طرف المصالح الجهوية المكلفة بالغابات. أو المجموعة أو المجموعات الحلية المعنية. أو رابطة تسيير الموارد الطبيعية المعنية.

المادة 16/ خطة التهيئة المبسطة للمجال موضع التفويض تحدد هدف التهيئة. وتشمل على وجه الخصوص ما يلى:

- خديد الجال ؛
- تقسيم الموقع إلى مناطق حسب الاستخدامات ؛
 - خدید میزات النبات فی الموقع :
 - العطيات الدمغرافية للمجموعات المعنية ؛
 - · قواعد النفاذ إلى استغلال الجال، ورقابته ؛
 - التعرف على النشاطات المستحدثة ؛
 - أداة المتابعة والتقييم.

الباب V: في إجراءات الاستصلاح لغرض الحراثة في الجال الغابوي للمجموعات والخصوصيين

للادة 17/ كل مالك لأحراج أو غابات. أو أراض يراد تشجيرها. يمارس الحقوق المترتبة عن الملكية. مع مراعاة التوازن البيئي. من خلال المبادئ التالية :

- حفظ وتعهّد المنظومة البيئية والموارد الطبيعية المعنية ؛
 - الأخذ في الحسبان للخصائص الذاتية للغابة المعنية ؛
- الحافظة على المناطق الضرورية لحياة الجموعتين النباتية والحيوانية.

ويجب على المالك أن ينجز تشجيرها وتهيئتها وصيانتها. من أجل تأمين مردوديتها. طبقا لقواعد التسيير المستديم.

للدة 1/2 يُقدّم طلب ترخيص الاستصلاح لغرض الحراثة. عن طريق الكتابة. إلى الحاكم. بواسطة العمدة أو العمد الختصين ترابيا.

يجب أن يحتوي الطلب على ما يلى :

- اسم المستفيد ؛
 - الدواعي ؛
 - الموضع؛
- المساحة المراد استصلاحها ؛
 - الأنواع موضع الطلب ؛
- عدد النبتات أو الأمتار المكعبة ؛
- فترة الاستصلاح لغرض الحراثة.

يتلقى الحاكم الرأي الفني من رئيس المصلحة الحكلفة بالغابات. وفي حالة رأي بالموافقة. يسلّم لصاحب الطلب ترخيص استصلاح. يحمل تأشيرة رئيس المصلحة المكلفة بالغابات. وإمضاء الحاكم كما ينبغي.

ومع ذلك. فإنّ تراخيص استصلاح الجالات موضع نقل أو تفويض تخضع للرأى المسبق للعمدة أو رئيس رابطة تسيير الموارد الطبيعية المعنية.

المادة 17 قرار السماح بالاستصلاح لغرض الحراثة يجب أن يبيّن - على الأقل - المعلومات الواردة في المادة 17 من هذا المرسوم. ومبلغ الإتاوة. ورقم الخالصة. وتاريخ إمضاء الترخيص.

يمكن أن يرفض الترخيص في استصلاح غابات الخصوصيين لغرض الحراثة. في غير الحالات المذكورة في المنتصلاح غابات. إذا ما تأكدت ضرورة المحافظة على الأشجار والتشكيلات. أو ضرورة أن تبقى التربة مخصصة للغابة. وذلك من خلال التقويم البيئي حسب النصوص المعمول بها.

للادة 20/ في حالة جاوز فترة الصلاحية أو الكمية المقررة, أو عدد الأنواع أو المكان الخصص. يصبح الترخيص باطلا ولا محل له.

في هذه الحالة. يُسحب الترخيص من طرف رئيس المصلحة الحلية المكلفة بالغابات.

البـاب VI : في ملف تصنيف الغابات

- les espèces objet de la demande
- le nombre de pieds ou de stères
- la période de défrichement

Le Hakem recueille l'avis technique du chef de service local chargé des forets. Dans le cas d'avis favorable une autorisation de défrichement portant visa du chef de service chargé des forets et dûment signé du Hakern est délivrée au demandeur.

Toutefois dans les espaces transférés ou délégués les autorisations de défrichement sont soumises à l'avis préalable du maire ou du président de l'association impliquée dans la gestion des ressources naturelles concernée.

<u>Article 19</u> / La décision de défrichement doit comporter au moins les informations mentionnées dans l'article 18 du présent décret et le montant de la redevance, le numéro de quittance et la date de la signature de l'autorisation.

L'autorisation de défrichement des forêts des particuliers peut être refusée au-delà des cas énoncés à l'art. 22 de la loi portant code forestier lorsque la conservation, des bois et des massifs qu'ils complètent ou le maintien de la destination forestière des sols, est reconnue nécessaire par l'évaluation environnementale selon les textes en vigueur.

<u>Article 20 / Dans le cas du non-respect de la période de la validité ou de la quantité prévue ou des espèces ou du lieu l'autorisation est nui et non avenue.</u>

TITRE VI: DU DOSSIER DE CLASSEMENT DES FORETS

<u>Article 21 /</u> Le dossier de classement d'une forêt est adressé au Hakem territorialement compétent par le service régional chargé des forêts ou le maire de la commune sur le territoire de laquelle la forêt objet de la demande de classement se trouve.

Article 22 / Le dossier de classement comprend notamment :

- une note technique indiquant les motifs et les raisons de la demande de classement;
- un plan de délimitation du territoire à classer à une échelle suffisante;
- une étude sur les incidences socio-économiques;
- les orientations générales de la gestion du territoire objet du classement incluant notamment les règles régissant l'utilisation de l'espace à classer.

TITRE VII: DES PERMIS DE COUPE OU D'EXPLOITATION

Article 23 / L'exercice des droits d'exploitation des forêts, de parcelles de forêts et terres à vocation forestière du domaine forestier de l'Etat dont la gestion n'est pas transférée nécessite l'obtention d'un permis d'exploitation.

<u>Article 24 /</u> La délivrance de ce permis est subordonnée au versement préalable de redevances spécifiques telles que définies à l'article 14 du présent décret.

<u>Article 25 /</u> Toutefois pour les espaces transférés, les droits d'exploitation sont perçus sur la base d'une autorisation délivrée par le maire après avis du conseil municipal.

Quant aux espaces délégués cette autorisation est délivrée par le président de l'association après avis du bureau exécutif.

<u>Article 26 /</u> La circulation et la vente des produits forestiers de coupe et ou de cueillette, en dehors des espaces transférées sont soumises aux dispositions de la loi portant code forestier.

Les produits provenant d'un espace transféré et délégué aux associations impliquées dans la gestion des ressources naturelles sont soumis à un permis de circulation du service chargé des forêts auquel est annexé le ticket de prélèvement correspondant faisant foi de permis d'exploitation. Ces tickets sont de type commercial et sont dûment numérotés et signés du maire ou du président de l'association.

TITRE VIII: DES CARTES PROFESSIONNELLES D'EXPLOITANTS

المادة 21/ يوجّه ملف تصنيف الغابة إلى الحاكم الختص ترابيا من طرف المصلحة الجهوية المكلفة بالغابات أو عمدة البلدية التى تقع على ترابها الغابة موضع طلب التصنيف.

المادة 22/ يشمل ملف التصنيف العناصر التالية، على وجه الخصوص:

- مذكرة فنية تبيّن دواعي وأسباب طلب التصنيف ؛
- مخطط يبيّن حدود الحيز المراد تصنيفه، مقياس رسم كاف ؛
 - دراسة عن الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية ؛
- التوجهات العامة لتسيير الحيز محل التصنيف، متضمنة على وجه الخصوص القواعد
 التسييرية التي خكم استغلال الجال المراد تصنيفه.

الباب VII : في رخص القطع أو الاستغلال

المادة 23/ مارسة حقوق استغلال الغابات وأجزاء الغابات والأراضي ذات الطابع الغابوي في الجال الغابوي للدولة. والتى لم ينقل تسييرها، تتطلب الخصول على ترخيص مسبق للاستغلال.

المادة <u>14 كامة 24 كامة مده الرخصة</u> للدفع المسبق لإتاوات خاصة. كما هي محددة في المادة 14 من هذا المرسوم.

المادة 25/ ومع ذلك. وبالنسبة للمجالات التي هي موضع نقل. خَصَّل حقوق الاستغلال. بناء على ترخيص يسلّمه العمدة. بعد أخذ رأى الجلس البلدى.

أما بالنسبة للمجالات التي هي موضع تفويض. يسلم هذا الترخيص من طرف رئيس الرابطة، بعد الأخذ برأى المكتب التنفيذي.

للدة 26/ عبور ونقل منتجات القطع أو القطف في الغابات. خارج الجالات موضع نقل. يخضعان لترتيبات القانون المتضمن مدونة الغابات.

المنتجات الآتية من مجال موضع نقل وتفويض إلى رابطات تسيير الموارد الطبيعية تخضع لرخصة عبور. من لدن رئيس المصلحة المكلفة بالغابات. ترفق بها ورقة الأخذ والاقتطاع ذات الصلة. والتي تقوم مقام رخصة الاستغلال. هذه الورقات من نمط بجاري. ويجب أن ترقّم بشكل مناسب. وتوقّع من طرف العمدة أو رئيس الرابطة.

الباب VIII : في البطاقات المهنية للمستغلين الغابويين

المادة 27/ يقصد بـــ "المستغل الغابوي" كل شخص طبيعي أو اعتباري يتعاطى نشاطات لقط واقتطاع المنتجات الشجرية وغير الشجرية في مجال غابوي. وذلك لأغراض قجارية.

يصنف هؤلاء المستغلون إلى فئتين، هما :

- الفئة 1 : صغار المستغلين. وهم من لا تسمح رخصهم بكميات أكثر من متر مكعب واحد من الخشب. أو 20 قنطارا من الفحم. أو طنّ واحد من المنتجات الغابوية الأخرى :
- الفئة 2 : كبار المستغلين. وهم من تسمح رخص الاستغلال التي بحوزتهم بكميات أعلى من الكميات المرخصة للفئة 1. ويشغّلون على الأقل خمسة عمال مصرح بهم بانتظام.

المادة 28/ طبقا لترتيبات المادة 48 من القانون المتضمن مدونة الغابات. فإن المستغلين الغابويين العترف بصفتهم المهنية. والمسجلين بانتظام. ملزمون بأن يحصلوا على بطاقات مهنية. وفق نموذج تصدره الوزارة المكلفة بالغابات.

يجب أن تتوفر الشروط التالية في المستغل الغابوي المعترف به مهنيا:

- أن يكون موريتاني الجنسية ؛
- لم يسبق أن حكم عليه بسبب جناية أو جنحة في شأن استغلال الغابات ؛
- أن يدفع ضريبة سنوية قدرها 000 10 أوقية بالنسبة للفئة 1. و000 100 أوقية بالنسبة للفئة 2. تدفع في حساب صندوق التدخل لصالح البيئة.

المادة 29/ كل خصوصي يتمتع بتفويض حقوق استغلال الغابات والأراضي ذات الطابع الغابوي ملزم براقبة الجال الذي فوض إليه تسييره. وكلّ رابطةٍ تُسيّر الموارد الطبيعية ملزمة بتعيين وانتداب مراقبين يكلفون بمتابعة الجال الذي فوّض إليها.

المراقبون. أو أيّ عضو آخر من الرابطة المسيرة للمجالات موضع التفويض. يراقبون الجال. ويقومون بالإبلاغ عن مرتكبي الانتهاكات. ويطلعون المصلحة الفنية المكلفة بالغابات على تلك الانتهاكات. وإلا فأيّ سلطة أخرى مختصة إقليميا.

في حالة وجود مراقبين معينين من طرف رابطة تسيير الموارد الطبيعية. يقوم هؤلاء المراقبون برقابة الجالات الغابوية التى هى موضع نقل وتفويض. ويطلعون المكتب التنفيذي للرابطة - مباشرة

FORESTIERS

Article 27 / On entend par exploitant forestier toute personne physique ou morale qui s'adonne aux activités de prélèvements à des fins commerciales des produits ligneux ou non ligneux dans un domaine forestier de l'Etat.

Ces exploitants sont classes en deux catégories :

- Catégorie 1 : Les petits exploitants dont le permis d'exploiter n'autorise pas des quantités supérieurs à un stère de bois, 20 quintaux de charbon ou une tonne d'autres produits forestiers.
- Catégorie 2 : Les grands exploitants dont le permis d'exploiter autorise des quantités supérieures à celles autorisée pour la Catégorie 1 employant au minimum 5 travailleurs régulièrement déclarés.

<u>Article 28 /</u> Conformément aux dispositions de l'article 48 de la loi portant code forestier les exploitants forestiers professionnellement reconnus et régulièrement immatricules doivent avoir des cartes professionnelles dont le modèle est établi par le ministère chargé des forêts.

Ces exploitants forestiers professionnellement reconnus doivent satisfaire aux conditions suivantes:

- être de nationalité mauritanienne,
- n'avoir jamais été condamné pour un crime ou délit en matière d'exploitation forestière,
- s'acquitter d'une taxe annuelle d'un montant de 10.000 UM pour la Catégorie 1 et 100.000 UM pour la Catégorie 2 par exploitant, à verser au compte du Fonds d'Intervention pour l'Environnement.

Article 29 / Tout particulier jouissant d'une délégation des droits d'exploitation des forets et des terres à vocation forestière est tenu de surveiller l'espace dont la gestion lui a été déléguée. Toute association impliquée dans la gestion des ressources naturelles est tenue de nommer et d'investir dans leur mandat, des surveillants chargés du suivi de l'espace qui lui est délégué.

Les surveillants ou tout autre membre de l'association des espaces objet de délégation surveillent l'espace, dénoncent les auteurs d'infraction et en informent le service technique en charge des forets, à défaut, toute autre autorité territorialement compétente.

Dans le cas de surveillants nommés par une association impliquée dans la gestion des ressources naturelles, ces derniers contrôlent les espaces forestiers objet d'un transfert et de délégation. Ceux-ci rendent compte des faits constatés directement au bureau exécutif de l'association.

Le bureau exécutif de l'association engage à son tour les mécanismes appropriés pour la résolution des problèmes engendrés par les infractions constatées.

<u>Article 30 / Des cartes professionnelles, revêtues des signatures conjointes du président de l'association et du service régional chargé des forêts, peuvent être délivrées aux surveillants des espaces forestiers transfères ou délégués aux collectivités locales et aux associations.</u>

TITRE IX: DES TRANSACTIONS

<u>Article 31 / Les agents assermentés du Ministère chargé des forêts ou tout autre agent légalement habilité dans leur domaine de compétence territoriale peuvent transiger avant jugement définitif en matière de délits forestiers comme suit:</u>

- Moniteur: montant inférieur à 100 000 UM;
- · Conducteur: montant inférieur à 200 000 UM ;
- Ingénieurs: montant inférieur à 500.000 UM.

Pour les montants égaux ou supérieur à 500.000 UM, seul le ministre chargé des forêts est habilité à transiger.

- على الوقائع الملاحظة.

وبدوره. يبادر المكتب التنفيذي للرابطة باتخاذ الآليات المناسبة لحل المشاكل المترتبة عن الانتهاكات الملاحظة.

المادة 20 / يكن لمراقبي الجالات الغابوية. التي هي موضع نقل أو تفويض إلى الجموعات الحلية أو الرابطات. أن تسلّم إليهم بطاقات مهنية. مُزكّاة بالتوقيع المشترك لرئيس الرابطة و رئيس المصلحة الجهوية المكلفة بالبيئة.

الباب IX : في الصلح

الله ما الوكلاء الحملفون التابعون للوزارة المكلفة بالغابات. أو أيّ وكيل آخر مؤهل قانونيا. مُخوّلون – في مجال اختصاصهم الترابي – للتصالح في شأن جنح الغابات. قبل صدور الحكم النهائي. وذلك على النحو التالى :

- المرشد : يمكن أن يصالح في مبلغ أقل من 100.000 أوقية ؛
- قائد أشغال في الاقتصاد الريفي : في مبلغ أقل 200.000 أوقية ؛
 - المهندس: مبلغ أقل 500.000 أوقية.

بالنسبة للمبالغ من 500.000 أوقية فأكثر. فإنّ الوزير المكلف بالغابات هو وحده الخول للتصالح بشأنها.

الباب X : ترتيبات ختامية

المادة 22/ تلغى جميع الترتيبات السابقة الخالفة لهذا المرسوم. ولا سيما المرسوم رقم 1983 - 150 الحدد لمبالغ الصلح الغابوي.

المادة 733/ يكلف الوزير المكلف بالغابات بتطبيق هذا المرسوم الذي سينشر وفق إجراءات الاستعجال وفي الجريدة الرسمية.

حرر في نواكشوط، بتاريخ 06–04–2009 د. مولاي ولد محمد الأغظف

سيد أحمد ولد الرايس وزير المالية

Ampliations :
- MSG/HCE

MSG/HCE MID MCAT MDR SGG IGE DGLTEJO AN JO Dr. Moulaye Ould Mohamed Laghdaf

Dr Mohamed Ould Ahmed Salem Ministre Délégué auprès du Premier Ministre Chargé de KEnvironnement et du

> باشد رة التشريح Visa législation الحديد العام Le Directeur Général

د. محمد ولد أحمد سالم الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالبيئة والتنمية المستدمة

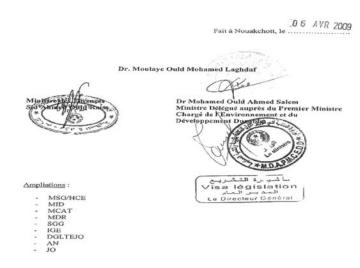
التوزيع:

- وأع/مأ
 - أع ح
- ودلم
- وت ص ت س
 - و *ت*ر
 - وم
 - معد
- معددجر
- الوثائق الوطنية
 - ج ر

TITRE X: DISPOSITIONS FINALES

<u>Article 32 /</u> Sont abrogés toutes les dispositions antérieures contraires au présent décret notamment le décret 83-150 fixant le montant des transactions forestières.

<u>Article 33 /</u> Le ministre chargé des forêts est chargé de l'application du présent décret qui sera publié suivant la procédure d'urgence et au journal officiel.



29

بسم لله الرحمز الرحيم

الجمهورية الإسلامية الموريتانية République Islamique de Mauritanie

شرف - إخاء - عد ل Honneur - Fratemité - Justice

Premier Ministère Secrétariat Général du Gouvernement

Direction de la Législation

N° Réf:

/DL/S.G.G

السوزارة الأولسي الأمانة العامة للحكومة مديرية التشريع

Nouakchott, le 10-5-2003

Ja Directrice

المديرة

La Direction de la législation Certifie que les documents loi nº 2007-055 abrogeant et remplaçant la loi nº 2007-97 du 20 janvier 11997 portant Code forestier et décret nº 2009-104 portant application de la loi nº 2007-055 contenus dans la publication ci-jointe sont conformes aux textes juridiques originaux actuellement en vigueur.



شرف – إخاء – عدل

الجمهورية الإسلامية الموريتانية الوزارة الأولي

الأمانة العامة للحكومة

مديرية التشريع نواكشوط، بتاريخ 10–06–2009

المديرة

تؤكد مديرية التشريع أنّ الوثيقتين "القانون رقم 055-2007 الذي يلغى ويحل محل القانون رقم 1997–007 الصادر بتاريخ 20 يناير1997 المتضمن مدونة الغابات" و"المرسوم رقم 2009-104 المتضمن تطبيق القانون رقم 055-2007" الواردتين في الإصدار المرفق مطابقتان للنصوص القانونية الأصلية المعمول بها حاليا.

مهلها بنت محمد